

٢١٣ ار

ن . ج

نزهة النظر بتوضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل
الأثر، كلاهما تأليف ابن حجر العسقلاني،
أحمد بن علي - ٨٥٢ هـ. كتب سنة ١١٤١ هـ.

٤٠ ق ١٩ س ٥٢١٥ ر ٥١٥ اسم

٦٩٩٢

نسخة جيدة، خطها تعليق حسن، طبع

الأعلام ١: ١٧٣ معجم المطبوعات ١: ٨١٠

١- مصطلح الحديث أ- المؤلف ب- تاريخ

النسخ ج- شرح نخبة الفكر .

١٤١٨ / ٢

١٤١٨ / ١٠ / ١٠



2.1

~~2.1~~

ذكر الله اسم عظيم ان عظمه جلالة
وصف قدره وبشي عليه بما هو الله

اصول صديقه شرح خبيرة الفكر
الفكر بالكتاب

الشمس بابن حجر
توضيح خبيرة

13

كونا يكون علاج

مرهني الوب كرا امارا
عسل ايدوب قوروده
لعدة دوكوب انجه صق بزرن
النه رسي يدي بوليصا بياضي
بوتري دوكوب اكا قتا لسي
صافي نكداش نورن
بهر مقدار اكا قتا لسي
لوزي

الخبيرة بالشمس
ايوسي خيا رشي من
صفي خبيرة

سبحانك اللهم ومحمدك
استغفر الله واليك
افتخر دعا

لا اله الا الله وسه لا شريك له الملك وله الحمد
رحي وميت وسوي لا يموت بيده الملك وسوي
كل شي قدير

الكتب التي في علم الحديث
بخاري ومسلم وترمذي وابن ماجه وسنن ابي داود
وتنبيه

اصحاب الاحاديث النبوية
مجمع الكتب والمصنف من جمع الاحاديث النبوية من كتب الخجين والكتاب

شرح خبيرة لابن حجر في اصول الحديث

مكتبة جامعة الملك سعود قسم المخطوطات

الرقم:	٦٩٩٢ - ٦٩٩٣
العنوان:	شرح خبيرة في اصول الحديث
المؤلف:	ابن حجر العسقلاني
تاريخ النسخ:	١١٤١ هـ
اسم الناسخ:	م
عدد الأوراق:	٩٠
ملاحظات:	

بسم الله الرحمن الرحيم
 الحمد لله الذي لم يزل عالماً قديراً ^{حياتاً قيوماً} مسيحياً
 واسمه ان لا اله الا الله وحده لا شريك له ^{وذكره بكبير}
 وصلى الله على سيدنا محمد الذي ارسله الى الناس كافة
 بشيراً ونذيراً ^{و على آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً}
باب في تصنيف النصف في اصطلاح اهل الحديث
 قد كثرت ^{للائمة} في القديم والحديث فمن اول من صنف
 في ذلك القاضي ابو الراعي ^{في حديث} في الحديث الفصل
 ولكنه لم يستوعب ^{وقال} في كتابه ابو عبد الله النصف بوردى
 ولكنه لم يندب ^{دلم} يرب ^{وتبعه} ابو نعيم الاصفهاني
 فعلى ذلك به مستخرجها ^{والنصف} المستوفى ثم جاء
 بعدهم الخطيب ابو بكر البغدادي فنصف في قوانين
 الرواية كتاباً سماه الكفاية ^{وفي} ادابها كتاباً سماه
 الجامع ^{لاداب الشيخ} والسماع وقيل فن من فنون الحديث
 الا وقد صنف فيه كتاباً مفرداً فكان كما قال الخطيب ابو بكر بن

انصفت تيمم بعض النصف
 ومنه اخذ تصنيف النصف
 ان من تصنيفه اوردك بعضه
 دون بعضه

قوله الامام به مزي ^{في حديث} الامام والمصنف
 اهلها والجميع ان فيه واجهه ^{راية}
 الامام به مزي كونه من كوراه ^{ابو}
 من بلاد ^{من} كوراه ^{الشيخ} كوراه ^{الشيخ}
 الامام به مزي ^{في حديث} الامام والمصنف
 شيخ كوراه ^{في حديث} الامام والمصنف
 مصنف مؤلف ^{في حديث} الامام والمصنف
 ابله عليه السلام

على هذه النسخة بالنصف
 في الحديث والسماع والسماع
 في الحديث والسماع والسماع

نقطة

نقطة على من انصف علمه ^{في الحديث} بعد الخطيب عيال
 على كتيبه ثم جاء بعض من ^{في حديث} الخطيب فاخذ من هذا العلم
 بنصيب ففتح القاصي عيال ^{في حديث} كتاباً بالطفاسما ^{في حديث} الامام
 وابو حفص المياجي ^{في حديث} في كتابه ما لا يسع الحديث ^{في حديث} جملته
 وامثال ذلك من النصف التي ^{في حديث} اشتمت ^{في حديث} وبسطت
 ليتوزع عليها ^{في حديث} وارتفعت ^{في حديث} بيتها ^{في حديث} الى ان جاء الى فظ
 الفقيه نقي الدين ابو عمر وعثمان بن الصلاح ^{في حديث} عبد الرحمن
 الشهرزدي نزول دمشق فجمع ^{في حديث} لما ^{في حديث} واتي به ريس بيت
 بالدرسة ^{في حديث} ان سرفية ^{في حديث} كتابه ^{في حديث} المشهور ^{في حديث} فندب ^{في حديث} فنونه ^{في حديث} واعلا
 شيئا بعد شيئا فلما لم يحصل ترتيبه ^{في حديث} على الوضع ^{في حديث} المناسب
 واعتني بتصنيف النصف ^{في حديث} المرفوعة ^{في حديث} فجمع ^{في حديث} شتات ^{في حديث} مقاديرها
 وضمها ^{في حديث} الى ما ^{في حديث} غيرها ^{في حديث} فوايدها ^{في حديث} فاجتمع ^{في حديث} في كتابه
 ما تفرق ^{في حديث} في غيره ^{في حديث} فلهذا عكف ^{في حديث} الناس ^{في حديث} عليه ^{في حديث} وساروا
 بسيره ^{في حديث} فلا يحصى ^{في حديث} كم ^{في حديث} نالوه ^{في حديث} وحققوه ^{في حديث} وسندرك ^{في حديث} عليه ^{في حديث} مقتصر
 ومعارض له ^{في حديث} ونسب ^{في حديث} في ^{في حديث} بعض ^{في حديث} الاحواز ^{في حديث} ان ^{في حديث} الخضر
 لهم ^{في حديث} المهم ^{في حديث} من ^{في حديث} ذلك ^{في حديث} فنخسة ^{في حديث} في ^{في حديث} اوراق ^{في حديث} لطيفة ^{في حديث} سميت
 نخسة ^{في حديث} الفكر ^{في حديث} في ^{في حديث} مصطلح ^{في حديث} اهل ^{في حديث} الاسرة ^{في حديث} على ^{في حديث} ترتيب ^{في حديث} اشكرته
 وسبيل ^{في حديث} زباجته ^{في حديث} مع ^{في حديث} صميمته ^{في حديث} اليه ^{في حديث} من ^{في حديث} سوار ^{في حديث} والسفرائير
 وزوايد ^{في حديث} الفوائد ^{في حديث} فرغب ^{في حديث} الى ^{في حديث} ما ^{في حديث} نال ^{في حديث} ان ^{في حديث} صنع ^{في حديث} عليها ^{في حديث} من

اور على المع ان انقص
 بنية كلف لا يستلزم فافاد
 ان اعداد فم معنى لا يدور سرياً
 فانها اذا انقصت سهل حفظها
 وسهل فهمها بسبب حفظها
 ولا لذلك المنسوبة فانها
 اذا اضل الى الاخر
 قد يفكر في
 في الاول
 في الثاني

كما في فظ من الدين العاصم
 وهو صعب الالفية في علم
 الحديث ابراهيم كراي
 كالتدوي اختصره مرتين في
 احد الكتابين التوفيق الاخر
 الاراد ان يجمع كراي
 على الامام البليغ ومقتصر
 ومعارض له كما بليغ كراي

في هذا النسخة بالنصف
 في الحديث والسماع والسماع
 في الحديث والسماع والسماع

يحل رموزها ويبلغ كنفها ويوضح ما خفي على المبتدئ من ذلك

فاجبت الى سؤاله رجاء الاندراج في تلك المسالك

قوله ودعها البنية واليدج فبالف في شرحها الابيض والتوجيه وبهت على جابا

ادخل الشئ في الشيء بحيث لا يخرج منه شيئا

يحد الاثر في الشيء ويحد منه كلاما

انه سبب الشئ فيكون

البنية الامام كرى

الخبيرة بالكنز سوز

هو اخبار كلوة

الحدث جرد

الحدث جرد

الحدث جرد

الحدث جرد

الحدث جرد

الحدث جرد

الحدث جرد

الحدث جرد

الحدث جرد

الحدث جرد

الحدث جرد

الحدث جرد

الحدث جرد

وقبل في السبعة وقبل في العشرة وقبل في الالف

وقبل في الاربعة وقبل في السبعين وقيل في ذلك

وقيل في الالف

وقيل في الالف

وقيل في الالف

وقيل في الالف

وقيل في الالف

وقيل في الالف

وقيل في الالف

وقيل في الالف

وقيل في الالف

وقيل في الالف

وقيل في الالف

وقيل في الالف

وقيل في الالف

وقيل في الالف

وقيل في الالف

وقيل في الالف

وقيل في الالف

وقيل في الالف

وقيل في الالف

وقيل في الالف

افادة

العلم في الامر الذي ورد فيه

العلم في الامر الذي ورد فيه

العلم في الامر الذي ورد فيه

العلم في الامر الذي ورد فيه

العلم في الامر الذي ورد فيه

العلم في الامر الذي ورد فيه

العلم في الامر الذي ورد فيه

العلم في الامر الذي ورد فيه

العلم في الامر الذي ورد فيه

العلم في الامر الذي ورد فيه

العلم في الامر الذي ورد فيه

العلم في الامر الذي ورد فيه

العلم في الامر الذي ورد فيه

العلم في الامر الذي ورد فيه

العلم في الامر الذي ورد فيه

العلم في الامر الذي ورد فيه

العلم في الامر الذي ورد فيه

العلم في الامر الذي ورد فيه

العلم في الامر الذي ورد فيه

توکل فی اللہ العزیز
مستقیم باشه و شکر
علیه
جله فی الافاده لایزاله
اذا اناد من یقضی
عنا کما کنه بانه یفیده
بالطریق الا و لای
عبد الرحمن

بعض السوط او مع حصه با فوق الاثنين اي ثلثه فصلا
ثالثه مجتمع سوط المتوازي او بها اي ثلثه فقط او بوجه

والمراد بقولنا ان ثمة دأئين ان لا يرد باقل منهما فلا ورد
بالكثر في بعض المواضع من السند الواحد لا يضر اذا اقل
في هذا العلم يتضمن على الاكثر فالاول المتواتر وهو المقيد للعلم
اليقيني فانما يخرج النظر على ما يات في قوله بشرط ان تقتضي
واليقين هو الاعتقاد بالزم المطابق وهذا هو المقيد
ان الخبر المتواتر يفيد العلم الضروري وهو الذي يضمن
الان لا يثبت لا يمكن دفعه وقيل لا يفيد العلم

الانظرياء وليس شيء لان العلم بالتواتر حاصل باللبس
له اهلية النظر كالعاقب او النظر ترتيب امور معلومة
او منطقية يتوصل بها الى علوم او فطورية وليس الى

وای سمعت و حدیثنا
واضربنا وکتابنا

ای ہندو فی البدۃ عقیقۃ یحیٰ بن یحفظ
لیتمیز الماتوا نزعہ غیرو علی قاری

العادة أن يتواطأ على كذب أو يحصر منهم اتفاق ومن
أحسن ما يقر به كونه المندأ له موجودا وجود كثر في الحاد
أن الكتب المندأ له بأيدي أهل العلم شرق وغرب مقطوع
عندهم بصحة نسبه إلى مصنفين إذا جمعت على الفاج

حديث و بعد از طرفه بعد از اخير الكاذبه لو اسلم
على الكذب الى آخره وطا ان العلم اليقيني بصحة
الي قائله و من ذلك في الكتب المستوره كثيره و السلام
وهو اول اقسام الاتحاد و له طريقتان محصوره تاثيره من
اينها و هو المشهور عندنا محمد بن سمي بذلك موضوعه و هو المشيقي

علا راي جماعية من ائمة الفقهاء سمي بذلك لانفتحه
وصه فاض الحاء بفيض فيض و منهم من غايه بين
المتنفيض المشهور بان المتنفيض يكون في ابتداءه و آخره
سواء المشهور اعلم من ذلك و منهم من غايه على كيفية اخرى

1841

قوله وليس من مباحات هذا الفن اي ليس
تحت مباحات الفحشاء او الفحشاء او الفحشاء
من مباحات علم الطب بل هي من مباحات
الفقه

من عاتقها
عزازه اذا قوي ومنه فخرنا
بنات

قوله وليس له اه صريح بان الصحيح
لا يلزم ان يكون روايته مستعدة
لكن الضميمة في الغريب
ولهذا ذكره في حاشية الاشارة
الغريب كروي

۱۰۰ مرتبه بخوانی ای کمالات احد

والتحفة السنية

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, mentioning "الملك" (the king) and "الوزير" (the minister).

مع انه صحيح عند الباقين
فكيف يستمر طائفتي

علاء الدين الغزنوي

حدیث عمر قال ابن رستم ولقد کان یبکی القام بفلان
ما ادعی انه سطر الربیع ری اول حدیث ما گویند آدمی

ابن حبان بعض دعواه وقال ان روايه اسنن
عن اسنن لا توجد اصله قلت ان اراد ان روايه اسنن
في تلك الموضع

فقط من اسين فقط لا يوجد اصلا يمكن ان يتم واما
صورة العزيز التي حررناها موجودة بان لا يروى اقل

انفس والبنی زری من حدیث ابن ہریرہ رضی اللہ عنہما

حتى اكون اجت اليه من والده وولده اكرمت ورواه

شعبة وسعيد ورواه عن عبد العزيز اسمعيل بن عيسى
وعبد الوارث ورواه عن علي بن محمد بن عيسى

وهو ما يتفرد به رواية شيوخ واحد في اى موضع وقع
التفرد به من السند على ما تقدمه من السند

المطموح والغريب النسبي وكلها اى الاقلام الاربعه
المذكورة سوى الاول وهو المتواتر احاد وتثنية

الحل منب خبر واحد ونحو الواحد في اللفظة ما به وية ينقص احد
وفي الاصطلاح ما لم يحجب شرط المتواسع وفيها اي الاصل

هذا الذي في غرضه
في علمه المسمى
بالحق

ایں قسمی نہایت بجا سے ایک نید
و غیرہ و کا د الملوک و ان
یہا فوج علی ذلک جہا
فلک

1997

عالمی اسلام

فلا تغفل
عن
العلم
على قدر
الاستعداد
منه

[illegible]

حيث لا يكون غريبا كما كذب الذي يرويه احمد بن حنبل
 ويت ركه فيه غيره عن ابن مكي وبن ركه فيه غيره عن مالك
 انس فاني بعينه العلم عذب معه بالاسد لال مجرته جلالة
 رواه وان فيهم من الصفات اللابقة الموجبة للقبول
 ما يقوم مقام العدد الكثير في غيرهم ولا يتشكل منه له
 ادلة فائدة بالعلم وارجار ان اس آفة ما يكاد كذا
 لو كانت منه بخرانه صادقة فيه فاذا انضاف اليه فهو
 في تلك الدرجة ازداق قوة وبعده ما يقتضي عليه في تلك
 وهذه الانواع التي ذكرناها لا يحصل العلم بصدق الخبر منها
 الا للعلم بالحديث المتبحر فيه العارف باحوال الرواة
 المطلق على العمل وكونه غيره ولا يحصل له العلم بصدق
 ذلك لقصوره عن الاوصاف المذكورة لا ينبغي حصول
 العلم للمبتدئ المذكور وانه اعلم وحصل الانواع الثمينة
 التي ذكرناها ان الاول يختص بالصحيحين والثاني
 به طرق متعددة والثالث بالمتبعين لما رواه الامم
 ويمكن اجتماع الثمينة في حديث واحد ولا يبعد في القطع
 بصدقه وانه اعلم ثم بالغرابة اما ان يكون في اصل
 السند اي في الموصوف الذي يدور الاسد عليه ويرجع اليه
 ولو تعددت الطرق اليه وهو طرفه الذي فيه التقابلي له
 اولاً يكون

والسند

اولاً يكون كذلك بان يكون الفرد في آياته كان يرويه عن النبي
 اكثر من واحد ثم يتفرد به روايته عن واحد منهم شخص واحد فالاول
 الفرد المطلق كحديث النبي عن يسع الولا وعنه اربعة تفرد به
 عبد الله بن دينار عن ابن عمر وقد يتفرد به راو عن ذلك المتفرد
 كحديث شعب اليمان تفرد به ابو صالح عن ابي هريرة
 وتفرد به عبد الله بن دينار عن ابي صالح وقد يستمر التفرد
 في جميع روايته اذا كثر ام في مسند البزار او في مجموع الاوسط
 لا يطرأ في آياته كثرة لذلك والي في الفرد النسبي يسمى
 نسبياً كونه التفرد فيه حصل بالنسبة الى شخص معين والي
 كان في الحديث في نفسه مشهورا ويقتل اطلاق الفرد عليه
 لان الغريب والفرد مترادفان لفظة واصطلاحاً الا
 ان اهل الاصطلاح غايروا بيني من حيث كثرة الاستعمال
 وقلته فالفرد اكثر ما يطلقونه على الفرد المطلق والغريب
 اكثر ما يطلقونه على الفرد النسبي وهذا من حيث اطلاق الالام
 عليها واما من حيث استعمال الفعل المشتق فلان يقولون
 فيقولون في المطلق والنسبي تفرد به فلان ادا غريب
 فذلك وقريب من هذا اختلافهم في المنقطع والاصل انهما
 متغايران اولاً فالكثرة المحذون عن التفسير لكثرة عند اطلاق
 الاسم واما عند استعمال الفعل المشتق فيستعملون الالام فقط

تفرد

قوله ويقتل اطلاق الفرد في النسبة
 الفردية في باب مع واحد
 اعتبر الكثيرة الباهية كورد

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

قوله فان ما انتقد على البخاري آه
فان ما انتقد على البخاري من الاحاديث اقل عدد مما انتقد
على مسلم هذا مع اتفاق العلماء على ان البخاري كان اجل
من مسلم في العلوم واعرف بضاعة الحديث منه وان مسلما
يتميزه ويزججه ولم ينزل يستفيد منه ويتبع آثاره حتى قال
الدارقطني رحمه الله لا البخاري ما راجع مسلم ولا جاد ومن ثم
اي ومن هذه الحكمة وهي ارجحية شرط البخاري على غيره

قدم صحيح البخاري على غيره من الكتب المصنفة من الحديث لم
يصحح مسلم كتابه بخاري في اتفاق العلماء على صحة
كتابيه بالقبول ايضا سوى ما علق ثم يقدم في الارجحية من حيث
الاصح ما وافقه شرطها لا ما اراد به رواها مع باقية شروط
الصحيح ورواها قد حصل الاتفاق على القول بتقدمهم
بطريق اللزوم فهم مقدمون على غيرهم في رواياتهم وهذا
اصل لا يخرج عنه الا بدليل فان كان الخبر على شرطهم
معا كان دون ما اوجه مسلم او مشكوكا في كونه على شرط احداهما
فيقدم شرط البخاري وحده على شرط مسلم وحده بفعل
كل منهما فخرج ان من هذا استقامت تفاوت درجاتها
في الصحة وتمام قسمين وهو ما ليس على شرطهما اجتماعا
وانفرادا وهذا الاتفاق وانما هو بالنظر الى الحكمة المذكورة
اقال لو رجع قسم على ما هو فوقه باور اخر في نقصان الترجيح
فانه يقدم

قوله ما راجع الى ما راجع
للمسلم العلم ولا جاء الا البخاري
كان في كتابه ما راجع وجبته وهذا
يدل على ان البخاري وتقدمه في
العلم وانه لا يزد من كونه البخاري
سبب في حصول العلم ان يكون
الرجح ابراهيم الكوردي
تقدم صحيح مسلم وكذا قوله ثم ما وافقه
شرطها بتقدمه الكفيل معطوف على
مجموع الحكمة من القيد اعني على مجموع
وتمت ثم قدم صحيح البخاري على
قدم فلا بد ان يكون قوله صحيح
مسلم عطف على صحيح البخاري فيلزم
تقدم مسلم من بعده ابراهيم
الكوردي

في صحيح البخاري
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

فانه يقدم على ما فوقه اذ قد يعرض للمفوق ما يجعله فائقا
كما لو كان الحديث عند مسلم مثلا وهو مشهور في صفة
التواتر لكن حفت قرينة صار بها يفيد العلم فانه تقدم
على الحديث الذي يخرجه البخاري اذ كان فردا مطلقا
وكما لو كان الحديث الذي لم يخرجه من جهة وصفت
بكونها راجحة الاسانيد كما لم ينافع عن ابن عمر فانه يقدم
على ما انفرد به احدهما سيما اذا كان في سنده
من فيه مقال فان خفت الضبط اي قل يقال خفت
القوم حفوف قلوا والمرا دمع بقية الشرط المتقدمة
في حد الصحيح فهو احسن لذاته لا بشي خارج وهو الذي
يكون حسنه بسبب الاعتناء وكثير من المسور اذا تعددت
طرقه وخرج بمشته اطباء ان وصف الضيف وهذا القسم
من احسن ما ترك للصحيح في الاحتياج به وان كانا في دونه
له في انقائه الى مراتب بعضها فوق بعض وبكثرة طرقه
وانما حكمه بالصحة عند تعدد الطرق لان للصورة المجموعة
قوة تجبر القدر الذي قصير ضبط راوي الحسن عن راوي
الصحيح ومن ثم تطلق الصحة على الاسناد الذي يكون حسنا
لذاته لو تفرد اذا تعدد وهذا حيث ينفرد الوصف فانه جمعا
على الصحيح واحسن من وصفه احد كقول الترمذي وغيره هذا
قوله

ما لا يشك
لكنه اسناد

قوله اذ قد يعرض للمفوق ما يجعله فائقا
منه فاق ارجح احسنه يعنى
اي علامه كثره
ابراهيم الكوردي

قوله كثر من المسور اي الراوي
الذي لم يتحقق عدالة ولا جرحه
حاشية كوردي

قوله اذا تعددت طرقه فانه حيث الحود
ما يتوقف فيه وتعد طرقه اربعة ترجح
جانب قبوله لوجوه ثلاثة فكل
من احسن لذاته والصحيح لذاته
اني يحصل كثره الطرق الا ان راوي
الصحيح على هذا العدالة وراوي الحسن
مستور العدالة ابراهيم

قوله وخرج بمشته اطباء اي الاوصاف
الضعيف وهو ما لم يجمع شرط
الصحة واحسن ولو يفتقر شرط
واحد ابراهيم

اي صحيح الحسن لذاته بكثرة طرقه

قوله وهذا حيث ينفرد الوصف اي التقدم
المذكور وهو اطلاق الصحة على حسن
لذاته اي ارجح حيث يذكر وصف
واحد كما اذا قيل هذا حديث
صحيح ابراهيم

ما تفردنا
 سبب تفردنا
 حديث حسن صحيح فلهذا قد اختلف في النقل
 اجمعت فيه شروط الصحة او قصر منها وهذا حيث
 منه التردد بتلك الرواية وعرف بهذا جواب من استشكل
 الجمع بين الوصفين فيقال الحسن قاصد من الصحيح في الجمع
 بين الوصفين اثبات لذلك القصور وفيه وحصر
 الجواب انه تردد اسم الحديث في حال ناقصة
 للمجهول ان لا يصفه باحد الوصفين فيقال فيه حسن
 وسنه عند قوم صحيح وباعتبار وصفه عند قوم وغاية
 ما فيه انه حذف منه حرف التردد دلالة حقيقة فيقول
 حسن او صحيح وهذا كما حذف حرف العطف من الذي بعده
 وعلى هذا فما قيل فيه حسن صحيح وهو ما قيل فيه صحيح
 لانه الجزم اقوى من التردد وهذا حيث التفرد والآن
 اذا لم يحصل التفرد في طلاق الوصفين معا على الحديث
 يكون باعتبار اسنادين احدهما صحيح والآخر حسن
 وعلى هذا فما قيل فيه حسن صحيح فوجه ما قيل فيه صحيح فقط
 اذا كان فوالا لكثرة الطرق تقوى فانه قيل قد صرح
 الشرع في بان شرط الحسن ان يروى من وجه فلفظ يقول
 في بعض الاحاديث حسن غريب لا تعرفه الا من هذا الوجه
 في جواب انه التردد لم يعرف الحسن مطلقا وانما عرف بنوع
 خاص

در جمع

بشرط ان لا يكون

خاص منه وقع في كتابه وهو ما يقول منه حسن من غير صحة
 اخرى وذلك انه يقول في بعض الاحاديث حسن وفي
 بعضها صحيح وفي بعضها غريب وفي بعضها حسن صحيح
 وفي بعضها صحيح غريب وفي بعضها حسن غريب وفي
 بعضها حسن صحيح غريب وتوفيده انما وقع على الاول
 فقط وعبارته تتردد الى ذلك حيث قال في قوله
 وما قلنا في كتابنا حديث حسن فانما اردنا به حسن
 اسناده عندنا فكل حديث يروى لا يكون راوية
 متما بكذا ويروى من غير وجه كذا ذلك ولا يكون
 متما اذا هو عندنا حديث حسن فعرف بهذا انه انما عرف
 الذي يقول فيه حسن فقط اما ما يقول فيه حسن صحيح
 او حسن غريب او حسن صحيح غريب فلم يعرف على تعريفه
 كما لم يعرف على تعريف ما يقول فيه صحيح فقط او غريب
 فقط وكان ترك ذلك استغناء لشمرة عند اهل الفقه
 واقتصر على تعريف ما يقول فيه في كتابه حسن فقط اما
 لغرضه واما لانه اصطلاح جديد ولذلك قيده بقوله
 عندنا ولم ينسبه الى اهل الحديث كما فعل الخطابي وهذا
 التقدير يرفع كثير من الالزامات التي طال البحث فيها
 ولم يشعر وجه تسميتها فلهذا الحمد على العلم وعلم

الحسن

بشرط ان لا يكون

وراية راويها اي الصحيح واحسن مقبولة ما لم تقع مخالفة
 روايه من هو وثوق من لم يذكر تلك الزيادة لان الزيادة
 اما ان يكون لا تاتي في بينها وبين روايه من لم يذكرها فهذه
 تقبل مطلقا لانها في حكم الحديث المستقل الذي يتقدم به
 الثقة ولا يرد عليه غيره واما ان يكون مخالفة بحيث
 يلزم من قبولها رد الرواية الاخرى فهذه التي يقع الترجيح
 بينها وبين معارضها فيقبل الراجح ويرد المرجوح
 واشهر عن جمع من العلماء القول بقبولها مطلقا في غير
 تفصيل ولا يثبت ذلك على طريق الحديثين الذين يشترطون
 في الصحيح ان لا يكون شاذ اثم يفسدونه الشذوذ في اللغة
 الثقة من هو وثوق منه والتجب من اغفل ذلك منهم
 مع اعترافه باشتراط اتفاق الشاذ وذو حد الحديث
 الصحيح وكذا الحسن واكتفوا عما رثته الحديث المتقدمين
 كعب الرحمن بن مهاد ويحيى القطان واحمد بن حنبل
 ويحيى بن معين وعلي بن الحسين والبخاري وابو زرعة
 وابو حاتم والنسائي والدارقطني وغيرهم عتبار الترجيح
 فيما يتعلق بالزيادة وغيره ولا يعرف من احد منهم
 اطلاق قبول الزيادة واجب من ذلك اطلاقا كثر
 من ان فقيهة القول بقبول زيادة الثقة مع ان بعض
 ان في

رواية الراوي ان ام عطية
 قالت سمعت ابا عبد الله
 الكدرة شيخ وروت حفصة
 عنها انها قالت سمعت ابا عبد الله
 الكدرة شيخ بعد الطهر فذكر
 الزيادة لا تاتي في الرواية الا
 وكتبه عم في الرواية الا
 وفي رواية اخرى في اربعين
 شاة سائمة شاة عاتق

اي قد يقع الترجيح اذ قد يقع التوثق
 فيها كما اذا كان مخالفا لثابت يثبت

قوله من يغفل ذلك اي ترك ذلك
 قبل ان يقول الزيادة مطلقا
 كذا ذكره الشيخ ورد عليه اخذوا
 قول الشيخ بما اعترفوا به ان
 وجعل ذلك اشارة الى الشرط
 الذي ذكره الحديث في القول
 بالصواب هو الاول انتهى فيقول
 صوابه ليس بصواب بقرينة ما
 يفهمه الطبع المستقيم من قول الشيخ
 مع اعترافه ان في صوابه ما يكون
 ان ردة ما عدم ما يشبهه في
 طريق الحديث



مستند

ان في يدل على غير ذلك فانه قال في اننا كلام
 على ما يعتبر به حال الراوي في الضبط ما نصه يكون
 اذا شريك احدا من اختلفا فلم يخالفا فان خالف
 فوجد حديثه النقص كان في ذلك دليل على صحة حديثه
 حديثه ومع خالف ما وصفت في ذلك حديثه الذي
 كلامه وتبين اننا اذا خالف فوجد حديثه اريد
 ذلك الحديث فدل على انه زيادة العدل عنده لا يلزم قبولها
 مطلقا واما تقبل من اختلف فانه اعتبر ان يكون حديثه هذا
 المخالف النقص من حديث من خالفه من اختلفا فاجعل
 نقصان هذا الراوي من الحديث دليلا على صحة لانه يدل
 على تحريه وجعل ما عدا ذلك مضرا بحديثه فدخلت فيه الزيادة
 فلو كانت عنده مقبولة مطلقا لم تكن مضرة بحديث
 صاحبها فانه خالف اي راويها بالراجح منه لم يرد ضبط
 او كثره عدد او غير ذلك من وجوه الترجيحيات فالراجح
 يقال له المحفوظ ومقابلته وهو المرجوح يقال له الشاذ
 مثلا ذلك ما رواه الترمذي والبيهقي وابن ماجه في طريق
 ابن عيينة رضي عن عمر بن دينار عن عوف بن عبد الله
 رضي الله عنهما ان رجلا ثوب في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ولم يبع دارنا الا مولى هو اعقبه الحديث وباع ابن عيينة

اي ضبط الراوي انما يكون اذا كان
 كذا وكذا او يكون اذا شريك
 احدا

قوله ويكون اذا شريك كسر الراوي
 آخر قوله يدل من قوله ما نصه
 لم يخالف اني حقه ان لا يخالف
 الراوي لا بالزيادة ولا
 بالنقصان

على وصلة ابن جريج وغيره وخالفهم حماد بن زيد فرواه
 عنه عمرو بن دينار عن عوسجة ولم يذكر ابن عباس قال لا أعلم
 المحفوظ حديث ابن عيينة انتهى فحماد بن زيد من اهل
 العدالة والضبط ومع ذلك راجح ابو حاتم رواية
 من هو اكثر عددا منه وعرف من هذا التقدير ان
 ما رواه المبتول مخالف لما هو اولى منه وهذا هو المصنف
 في تعريفات ذبح الاصطلاح وان وقعت المخالفة مع
 الضعيف فالراجح يقال له المعروف ومقابلته يقال له
 المنكر مثله ما رواه ابن ابي حاتم من طريق جيب بن
 جبيب وهو اخو حمزة بن جبيب زيات المقرئ عن ابي
 اسحق عن العيزار بن حوث عن ابن عباس رضي الله عنهما
 عن ابنه صبيح عليه وسلم قال من اقام الصلوة وآتى الزكاة
 وحج وصام وقرأ الضيف دخل الجنة قال ابو حاتم
 هو منكر لان غيره من التفات رواه عن ابى اسحق موقفا
 وهو المعروف وعرف بهذا ان بين الشاذ والمنكر عوفا
 وخصوصا من وجه لان بينهما اجتماعا في السنة اطال الله واقرا
 في ان الشاذ رواية ثقة او صدوق والمنكر رواية ضعيف
 وقد غفل من سوي بينهما والله اعلم وما تقدم ذكره من الفرد
 النسبي ان وجد بطلان كونه فردا قد وافقه غيره فهو لم يلحق
 بالبراءة

في الاما
 ٤

بكسر الهمزة والموحدة والمتابعة عن مراتب ان حصلت للراوي
 نفسه مني التامة وان حصلت لشيخه من فوته في القاصرة
 ويتفاد منها التقوية مثال المتابعة ما رواه ابى اسحق
 في الامام عن مالك عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر ان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم قال الشهر تسع وعشرون فلا تصوموا
 حتى تروا الهلال ولا تفتروا حتى تروه فان غم عليكم فامكوا
 العدة ثلثين فهذا الحديث بهذا اللفظ ظن قوم ان
 تفرد به عن مالك فعدوه في غرابيه لا في اصله مالك
 روى عنه بهذا الاسناد بلفظ فانه غم عليكم فاقدروا له
 لكن وجدنا لث في متابعا هو عبد الله بن مسعود الثقفي
 كذلك اخوجه البخاري عنه عن مالك وهذه متبعة
 تامة ووجدنا له ايضا متبعة قاصرة في صحيح ابن خزيمة
 من رواية عاصم بن محمد عن ابيه محمد بن زيد عن جده علي بن
 بن عمر بلفظ فكمثوا ثلثين وفي صحيح مسلم من رواية عيسى بن
 بن عمر عن نافع عن ابن عمر بلفظ فاقدروا له ثلثين
 ولا مقتضاه هذه المتابعة سواء كانت تامة ام قاصرة
 على اللفظ بل لوجاهات بالمعنى كفى لثنا مختصة بكونها
 من رواية ذلك الصحابي وان وجد من يروى حديث
 صحابي آخر يشبهه في اللفظ والمعنى او في المعنى فقط فهو

قوله مقبول مثله اشكال لانه انما
ان المعراض ما هو المعراض في
الصحة والمرض في هو الجواب في
عليه انه تقدم ان الصانع تقدم
على الصانع والجميع على الصانع
في التقسيم غير خاص وانما ان
مثله في المقبول فلا حاجة الى ذكر
له لانه قوله او يكون مردودا عليه
وذكر كتمينه ان الصانع قال في تورية
والمراد اصر المقبول لا التوبي
فيه حتى يكون القوي انما لا يولي
في الصانع لوجود اصر المقبول
في الصانع في بين مخالفة ما تقدم
من قوله في صفة في تقسيم غير
مراتبه عند المعارضة انما

الذي يظن انه فرد يعلم هل له متابع ام لا هو الاعتبار
وقول ابن الصلاح معرفة الاعتبار والمتابع والشواهد
قد يوافق ان الاعتبار قسم لهما وليس كذلك بل هو هيئة
التوصل اليهما وجميع ما تقدم من اقسام تحصيل فائدة يقتضيه
باعتبار مراتبه عند المعارضة وانه اعلم ثم المعتبول بنفسه
ايضا الى معمول به وغير معمول به لانه ان كان معارضته
اي لم يأت خبر يضاة فهو المحكم وامتنعت كثيرة وان عورض
فلا يخلوا اما ان يكون معارضته مقبولا مثله او يكون مردودا
واين في لاشه لانه التوقي لا يؤثر فيه في لغة الضعيف
ان كان

فانظر
الحمد لله
المستجاب
نه في
هذا العلم

تاريخ ٢٠٠٠

قوله مختلف اكريت كبر الامم حتى ان
البراري وبعثهم بالفتح وفسر السوي
بالفتح في قوله تعالى افعلي هذا
يكون بالفتح على انه مصدر
كذا اثير لكن قوله مصدر
يتم على ما مر

قوله لا يدري بفتح و سكوت المحدثين
والتي مقصورة بعد الواو اسم من
الاعتداء كالمعروف والفتوى من الاعا
والاعتداء والاعتداء من قوله
المجاورة غيره والفتوة من الفتوة
ونفتح اليا و تليق تيمم اليا
واليا من الاعا والاعا من الاعا
من غير الياء وقد مر اليوم وكان اليا
تم نعم ان روى في تيمم الذي لا يدري
اناره اي قصاصة يعبر بانه تيمم
استولى استولى فاذا ادرى
مما ذكره طارت وكانوا من عمن ان
تتمر حية في السلك والذي كده
الان عند جوده غطت في تيمم
كانوا انتم بغيره بغيره
كيت به الفتوة والفتوة احد الفتوة
كانت اليا من نعم انه تيمم في تيمم
في الفتوة تيمم بغيره تيمم
اي بغيره من اليا فتيمم
وبينهم في تيمم بغيره من اليا
منهم في تيمم بغيره من اليا
بغيره من اليا فتيمم
ان بغيره من اليا فتيمم
كانه في تيمم بغيره من اليا
اللا

بعضهم
ان ينفذ
كالذي
في

اي من ان ربح مثل ان يقول
هذا النسخ وهذا المنسوخ او ما في
مفاده من كنت انتم احدث

لكن لم يقصد استيعابه وصنف فيه بعده ابن قتيبة الطحاوي
وغيرهما وان لم يكن الجمع فلا يخلوا اما ان يعرف النسخ
اولا فان عرف وثبت المتأخر به او باصح منه فهو
النسخ والا فلا فالمنسوخ والنسخ ربح تعلق حكم شرعي برابط
شرعي متأخر عنه والنسخ ما دل على الرخ المذكور وتسميته
ناسخا مجاز لان النسخ في الحقيقة هو ما يوقف النسخ
بما هو اقدم منها وورود النص كحديث بريدة في صحيح
مسلم كنت انتم من زياره اقبول الاذ ورواها فانها
تذكر ان اخوة وبنينا يكرهوا الصلوة بانه متأخر فتكون
كأنه اخوة الامم من رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم ذكر
قائمة النار اخوة اصحاب السنن ومن ما يوقف
بالتاريخ وهو كثير وليس فيها ما يرد على المتأخر
الاسلام معارضا متقدما عليه لاحتمال ان يكون سمع
من صحابي آخر اقدم من المتقدم المذكور او سئل فاسلم
ولكن ان وقع التفرع بساعة له من النبي صلى الله عليه وسلم
فيتم ان يكون ناسخا بشرط ان يكون له من النبي صلى الله عليه وسلم
او اقدم عليه وسلم شيئا قبل اسلامه واما الاجماع
فليس ناسخا بل يدرك ذلك وان لم يعرف التاريخ
فلا يخلوا اما ان يكون ترجيح الشيخ اجماعا على الآخر بوجه
المنسوخ

الترجيح المتعلق بالمتن او بالاسناد ولا فائدة ان يكون
الترجيح ثبات النص اليه والآن فلا فائدة في التفاضل
واقعا في هذا الترتيب الجمع عدل ان امكن والا فاعتبر
النسخ والمنسوخ فالترجيح ان يثبت ثم التوقف
على العمل باحد الحديثين والتبعية بالتوقف او لا في التبعية
بالتسقط لانه خفاء ترجيح احدى اعم الاخر انما هو نسبة
لتبعية الحالة انما هي نسبة احتمال ان يظهر لغيره فحين عليه
والا علم ثم اكدود وموجب اذ اما ان يكون التسقط
من اسناد او طبق في راو على اختلاف جوده الطعن علم
منه ان يكون لا مبرر جمع الى ديانة الراوي او الى ضبطه
فالتسقط اما ان يكون من مبادئ السند من تفرق المصنف او من
آخيه اي الاسناد بعد التاملي او غير ذلك فلاول المعلق
مساو كان التوقف واحدا ام اكثر وينبغي وبمع المفضل
الاسناد ذكره عموم وخصوص من وجه فمن حيث تعريف
المفضل بانه سقط منه انما من نصا بعد ايجاع مع بعض
صور المعلق ومن حيث تقييد المعلق بانه من تفرق مصنف
من مبادئ السند يفرق منه اذ هو اعم من ذلك في صور المعلق
ان يهدف جميع السند ويقال مثلا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
ومنها انه يهدف الاصل في او الاصل في بعض النسخ

الترجيح المتعلق بالمتن او بالاسناد ولا فائدة ان يكون
الترجيح ثبات النص اليه والآن فلا فائدة في التفاضل
واقعا في هذا الترتيب الجمع عدل ان امكن والا فاعتبر
النسخ والمنسوخ فالترجيح ان يثبت ثم التوقف
على العمل باحد الحديثين والتبعية بالتوقف او لا في التبعية
بالتسقط لانه خفاء ترجيح احدى اعم الاخر انما هو نسبة
لتبعية الحالة انما هي نسبة احتمال ان يظهر لغيره فحين عليه
والا علم ثم اكدود وموجب اذ اما ان يكون التسقط
من اسناد او طبق في راو على اختلاف جوده الطعن علم
منه ان يكون لا مبرر جمع الى ديانة الراوي او الى ضبطه
فالتسقط اما ان يكون من مبادئ السند من تفرق المصنف او من
آخيه اي الاسناد بعد التاملي او غير ذلك فلاول المعلق
مساو كان التوقف واحدا ام اكثر وينبغي وبمع المفضل
الاسناد ذكره عموم وخصوص من وجه فمن حيث تعريف
المفضل بانه سقط منه انما من نصا بعد ايجاع مع بعض
صور المعلق ومن حيث تقييد المعلق بانه من تفرق مصنف
من مبادئ السند يفرق منه اذ هو اعم من ذلك في صور المعلق
ان يهدف جميع السند ويقال مثلا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
ومنها انه يهدف الاصل في او الاصل في بعض النسخ

الاول حذف لانه سبق قوله ثم اكدود
لا بد منه لانه عطف على قوله ثم اكدود
لا بد منه لانه عطف على قوله ثم اكدود

على
يعني ان يكون التسقط من اسناد السند لا حذف
الاصح في ضبطه او حذفه من بعض النسخ
فالترجيح بين المفضل والاسناد انما هو في
لا بد منه لانه عطف على قوله ثم اكدود

اي يفرق المفضل منه اي من المفضل
اذ هو اي المفضل اعم من ذلك اي
منه ان يكون التسقط من مبادئ السند
من تفرق المفضل ولا يكون من صور
المفضل وانه المفضل او يكون التسقط
من مبادئ السند لا من تفرق المفضل
من تفرق الراوي

المفضل ما سبقه من حيث انه اقدم
منه اي موضع كان هو التسقط او لا
يوافق بين روايتين او بين روايتين
فلا بد من شرط ان يكون التسقط من
واحد اما اذا سقط واحد بين روايتين
فمستطوع من موضع آخر من الاسناد او احد
فمستطوع من موضعين من روايتين

الترجيح المتعلق بالمتن او بالاسناد ولا فائدة ان يكون
الترجيح ثبات النص اليه والآن فلا فائدة في التفاضل
واقعا في هذا الترتيب الجمع عدل ان امكن والا فاعتبر
النسخ والمنسوخ فالترجيح ان يثبت ثم التوقف
على العمل باحد الحديثين والتبعية بالتوقف او لا في التبعية
بالتسقط لانه خفاء ترجيح احدى اعم الاخر انما هو نسبة
لتبعية الحالة انما هي نسبة احتمال ان يظهر لغيره فحين عليه
والا علم ثم اكدود وموجب اذ اما ان يكون التسقط
من اسناد او طبق في راو على اختلاف جوده الطعن علم
منه ان يكون لا مبرر جمع الى ديانة الراوي او الى ضبطه
فالتسقط اما ان يكون من مبادئ السند من تفرق المصنف او من
آخيه اي الاسناد بعد التاملي او غير ذلك فلاول المعلق
مساو كان التوقف واحدا ام اكثر وينبغي وبمع المفضل
الاسناد ذكره عموم وخصوص من وجه فمن حيث تعريف
المفضل بانه سقط منه انما من نصا بعد ايجاع مع بعض
صور المعلق ومن حيث تقييد المعلق بانه من تفرق مصنف
من مبادئ السند يفرق منه اذ هو اعم من ذلك في صور المعلق
ان يهدف جميع السند ويقال مثلا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
ومنها انه يهدف الاصل في او الاصل في بعض النسخ

ومنها ان يذف من حدته ويضيفه الى من فوقه فان كان
من فوقه شيئا كذلك المصنف فقد اختلف فيه هل سمي تقييما
اولا والصحيح في هذا التفصيل انه يذف بالفتح والاشارة
ان فعل ذلك قد ليس قضيه والاشارة تقييما والاشارة تقييما
في قسم المردود والبرهان كمال المذوف وقد يكلم بوجه المذوف
بانه يفي سمي من وجه آخر فيقال جيب من اخذ في ثقات
جاءت مسئلة التعديل على الابرار والمجودين لا يقتل من سمي
لكن قال ابن الصلاح هنا انه وقع المذوف في كتاب الترمذي
منه كالبخاري في اتي فيه بالبرزخ دل على انه ثبت اسناده عنده
والما حذف لغرض من ان غرض وما اتي بغيره لم يفسد
مقال وقد اوصفت مسئلة ذلك في التكملة على ابن الصلاح
وانت في وهد ما سقط من آخوه من بعد التاميل المرس
وصورة ان يقول ان يفي سواء كان في الحقيقة او كسلا قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا او فعل كذا او فعل
بجزمته كذا وكذا ذلك وانما ذكر في قسم المردود والبرهان
المذوف لانه يحتمل ان يكون محويا ويحتمل ان يكون تابعية
وعلى الثاني يحتمل ان يكون ضعيفا ويحتمل ان يكون ثقة وعلى
الثاني يحتمل ان يكون محليا على محلي ويحتمل ان يكون محليا على تابعي
او على الثاني فينبغي الاحتياط بالثبوت وثبوت داما بالبرهان

الشيء يدل على ان
ما حذفته من الروايات التي هي
من اسانيد الروايات التي هي
او رواها في كتابه في التكملة
فيكون هذا التعديل على ما يجوز
لا يقتل من سمي
ويبين اسانيدهم

في المردود والبرهان
في المردود والبرهان
في المردود والبرهان

السنن

المعقل في ما لا نهاية له واقابا لا شواذ في ستة اوسبعة
وهو اكثر ما وجد من رواية بعض التابعين عن بعض فاعرف
من عادة التابعين انه لا يرسل الا من ثقة فذهب جمهور
المحدثين الى التوقف بقاء الاحتمال وهو احد قولي احمد
وما بينهما وهو قول المالكية والكنوزيين يقبل مطلقا
وقال ابن فضال يقبل ان اعتضد بجيبه من وجه آخر يبين
الطريق الاول مسندا كان او مرسل لا يخرج احتمالي كونه المذوف
ثقة في نفس الامر ونقل ابو بكر الرازي عن الحنفية وابو الوليد
ابن جهمي عن المالكية انه اذا راوا في كتابه من غير الثقات
وغیره لم لا يقبل مرسله اتفاقا والقسم الثالث من اقسام
السقط من الاسناد ان كان بائنين مضاعفا مع التوالف فهو
المعطل والابان كان السقط بائنين غير متواليين
متكافئين لم يقطع وكذا ان سقط واحد فقط او اكثر من اثنين
كان بسط عدم التوالف ثم ان السقط من الاسناد قد يكون في
يخصه اكثر من معرفة كونه الراوي مثلاً لم يسمع من روى عنه
او يكون خفي فلا يدركه الا لائحة المذوف ان لم يلقه
على طرق الحديث وعلى الاسانيد فالاول وهو الواضح
يدرك بعدم التوافق بين الراوي وبينه يكون له يدركه
اولا انه لم يكن له اجتماع وليست له اجازة ولا وجادة

السقط من الاسناد
السقط من الاسناد
السقط من الاسناد

سواء كان من رواية السند او من غيره
سواء كان من رواية السند او من غيره

وكذا يكون منقطع اذا سقط واحد فقط
قوله فالاول وهو الواضح
ان يبين لهذا القسم اسما في
لغة وايفاء مع ان القسم
هو السقط

في المردود والبرهان
في المردود والبرهان
في المردود والبرهان

في المردود والبرهان

ومن ثم احيى الخلق ربح لتفنيته تحريم مواليه الرداء
 ووفاتهم واولقات طلبهم واريح لهم وقد اقصوا اقام
 ادعاء الرواية عن سبوح ظهر بالربح كذب عوهم
 والقسم الثاني هو الكفني المدلس بفتح اللام سمي
 بذلك لكونه الراوي لم يسم منه حديثا واولهم سمي بذلك
 من لم يجدته وثبتت منه المدلس بالتركيب هو اخطا النظام
 سمي بذلك لكونه الكمان الخفاء وهو المدلس بصيغة
 من صيغ الاداء بخبر وقوع التلقا بين المدلس ومن
 عنه كونه وكذا قال طوسي وقع بصيغة مركبة لا يجوز فيها
 كان كذبا وحكمه ثبت عنه المدلس اذا كان عدلا
 ان لا يقبل حديثه الا اذا صرح فيه بالتحدث على الوجه
 وكذا المرسل في بعض طرقه اذا صدر منه معاصر لم يلق
 من حديث عنه بل يسميه وينسبه واسطة والفرق بين المدلس وبين
 والمرسل الكفني دقيق يحصل كثره بما ذكرنا وهو ان
 المدلس نخص بممن روى عنه عرف لقائه اياه فاما الخ
 عاصره ولم يعرف له لقائه فهو المرسل الكفني ومن اذخر في
 تعريف المدلس المعاصرة ولو يسمي لقي لزم دخوله المرسل
 الكفني في تعريفه والصواب التفرقة بينهما ويدل على انه اعتبار
 التلقا في المدلس دون المعاصرة وعدم لابعده من اجل
 اهل العلم

والصواب ان يقبل كقول السماع
 لان التلقا لا بد منه للمدلس
 عبد الرحمن
 اي مني وقع الحديث الذي في
 الواقع هو المدلس بصيغة كذا
 شرط انه لا يكونه وادراوي
 المحاذيل اراد حقيقة اللفظ
 اي يسميه الى سمعت مثله
 كانه كذبا عبد الرحمن
 اي حكمه ثبت عنه المدلس في
 بعض الاحاديث انه اذا نقل
 حديثا ولم يسم انه مدلس فيه
 بخصوصه ان يقبل منه الا
 اذا صرح فيه بان حديثه
 فلان لانه كاذب عدلا
 يعتقد قوله حديثه
 عبد الرحمن

اهل العلم بالحديث على ان رواية المحضر بين كافي عثمان
 انتهى وقيل من ابي حازم عن النبي صلى الله عليه وسلم
 من قبيل الارسل لا من قبيل المدلس ولو كان مجردا لكان
 يكتفي به في المدلس لكان هؤلاء مدلسين لانهم عاصروا
 النبي قطعا ولكن لم يعرف هل لقوه ام لا وممن قال بغيره
 التلقا في المدلس الامام ان فني وابوبكر البزار وكلام
 الخليل في الكفاية بتفنيته وهو المتمد ويعرف عدم
 العلاقات بخباره من نفسه بذلك وبخبره امام مطلق ولا يفي
 انه يقع في بعض الطرق زيادة راو بينهما لا احتمال فيكون
 من المزيدي ولا يحكم في هذه الصورة بحكم كلي لتعارض احتمال
 الاتصال والافتقار وقد صنف فيه الخليل كتاب
 التفصيل بهم المراسيل وكذا بالمزيد في مفصل الاسانيد
 وانتهت بنا اقسام حكم الابطال من الاسناد ثم الطعن
 يكون بعشرة اشياء بعضها يكون اشتراط القبح من بعض جهته
 منها يتعلق بالعدالة ومنها يتعلق بالاضطراب ولم يصل لاعتناء
 بشيء احد الصنفين الا في المصلحة اتفقت ذلك وهي ترتيبها
 على الاشكال فلا يشترط موجب الرد على سبيل التدلي لانه الطعن
 اما ان يكونه كذب الراوي في الحديث النبوي عليه الصلوة
 والسلام بان يروي عنه ما لم يقوله صلى الله عليه وسلم فقد اذبح

المتحضر من اهل العلم اذروا
 ابا هبة في عصر النبي
 ثم سئلوا بعده عبد الرحمن

او استقامت بنده بانه لا يردى ذلك الحديث الا من جهة
 ويكون من جنس لنفق او عدم المصلحة وكذا من عرف بالكذب
 في كلامه وان لم يظهر منه وقوع ذلك في الحديث النبوي
 عليه الصلوة والسلام وبنه ادون الاول او في غلط
 اي كثرته او غفلته عن الاتقان او منعه ان يعقل
 او بالقول قالم يبيع الكفر وبينه وبين الاول عموم
 وانما اول الاول يكون القبح به استند هذا الفن وانما
 الفروع بالمعتقد في بيان او وهم بان يروى
 على سبيل التواتر وفي لغة اي لتقتات او جهالة بان
 لا يعرف فيه تعديل ولا يخرج من اودهته وهو اعتقاد
 ما احدث على خلاف المعروف عن النبي صلى الله عليه وسلم
 لا بمصادقة بل بنوع شبهة او سوء حفظه وهرجاءه عن
 ان لا يكون غلط اقل من اصابته في القسم الاول وهو المظنون
 بكذب الراوي في الحديث النبوي صلى الله عليه وسلم وهو الموضع
 والحكم عليه بالوضع انما هو بطريق الظن الغالب لا بالقطع
 اذ قد يصدق الله وبه لكن لا اهل العلم بالحديث ملكة قوية
 يميزون بها ذلك وانما يقوم بذلك منهم من يكون اطلعه تارة وتارة
 ما تبا وفهمه قويا ومعرفة بالقوانين والآثار على ذلك متمكنة
 وقد يعرف الوضع باقرار واضع قال ابن ديق العبد لكن
 لا يقطع

لا يقطع بنده لك لا احتمال ان يكون كاذب في ذلك الاقرار انسي
 وفهم منه بعضهم انه لا يعمل بذلك الا قرارا صلا ويس في ذلك
 مراده وانما لنفي القطع بنده ولا يلزم من نفي القطع نفي الحكم
 لان الحكم يقع بالظن الغالب وهو هنا كذا وكذا ولو لا ذلك
 لما سأل قتل المحقر بالحق ولا ربح المعتبر في الزنا لا محال ان يكونا
 كاذبين فيما عرنا به ومنه القوانين التي يدرك بها الوضع
 ما يؤخذ من حال الراوي كما وقع لما يؤخذ من احد انه ذكر كثرته
 اخذت في كذبه الحسن سمع منه ابى هريرة رضي الله عنه
 في الحال انما اذا ابا النبي صلى الله عليه وسلم انه قال يبيع الحسن
 عنه ابى هريرة رضي الله عنه وكما وقع ليعاذ بن ابراهيم حيث قل
 ان يبيع النبي صلى الله عليه وسلم في حال انما اذا الى
 النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لا سبق الا ان يضل او صغر
 او جرح فزاد في الحديث او جرح فزاد في الحديث ان كذب
 لاجله فامر ببيع الحكم ومنها ما يؤخذ من حال الراوي كما يكون
 من قضا لنص القوانين والسنة المتواترة او اجماع القاطن
 او صريح العقل حيث لا يقدر شي من ذلك انما ويلزم الحكم و
 تارة يخرجه الواضع وتارة يأخذ من كلام غيره كبعض السلف
 وقد عاى الحكم والاساليب او يأخذ حديث ضعيف لا
 يركب له اسنادا صحيحا ليرتجح والحال للواضع على الوضع

النبوة آياتها الاثرية

اما عدم الدين كالتزاد في او غلبة الجهل لبعض المتعبدين
 او فرط الغيبة لبعض المتعبدين او اتباع هوى بعض
 الرؤساء والاعراب لقصد الكثرة وادراك ذلك حرام
 باجماع من يعقده الا انه بعض الكرامية وبعض المتوفقة
 نقل عنهم ابا حنيفة ابو حنيفة في التبرع والتبرع به وهو خطأ
 حرمه الله تعالى من جهل لانه التبرع والتبرع به من جملة
 الاحكام الشرعية وانفقوا على انه تعد الكذب على النبي
 صلى الله عليه وسلم من الكبائر وبالجملة ابو محمد ابن الجوزي فلف
 من تعد الكذب على النبي صلى الله عليه وسلم وانفقوا على كرم
 رواية المصنف الا متروكا ببيان لقوله صلى الله عليه وسلم
 من حدث عني حديث بغيري انه كذب فهو احد الكاذبين
 اخرجه مسلم والترمذي في مناقم المردودين يكون
 سببه تعد الراوي بالكذب وهو المترك والاول
 المنكر على راي من لا يشترط في المنكر في الدنيا للثقة
 وكذا الرابع والخامس من فحش غلطة او كثرة غفلة
 او ظفر فقه خديشه منكر نعم الوهم هو القسم الـ دس
 واما الفصل في طول الفصل ان اطلع عليه اي على الوهم
 بالمقاييس الدالة على وهم رواية من وصل مرسل ومنقطع
 او داخل حديث في حديث او نحو ذلك من الاثبات الف دقة

الطراز

ويحصل معرفة ذلك بكثرة التبع وجميع الطرق هذا هو المفضل
 وهو من الغرض النوع علوم الحديث وادقها ولا يعوم به الا
 رزقه الله فهمها قبا وحفظا واسعا ومعرفة تامه بكم التبع
 الروايات وملكته قوية بالاسانيد والسنن والحمد لله
 الا ان القليل من هذا ان كان كعلم من الحديث والحمد لله
 والحمد لله ويقترب من شجرة وابل حاتم الرازي والي ذرعة
 والدار قطني وقد يقصر عبارة المفضل عن اقامة الحجج
 على دعواه كالمصنف في نقد الدينار والدرهم ثم الى الله
 وهو القسم السابع ان كانت واقعة بسبب تغير السبق
 اي سباق لاسناد فلو وقع فيه ذلك التغير هو مدرج
 الاسناد وهو اقام الاول ان يروى جماعة الحديث
 بالاسانيد مختلفة فيرويه عنهم راو فيجمع الكل على اسناد واحد
 من تلك الاسانيد ولا يبين الاختلاف الثاني ان يروى
 المتن عند راو الا طرفا منه فانه عنده بالسناد فيرويه
 راو عنه تاتا بالاسناد الاول ومنه ان يسمع الحديث من شخص
 الا طرفا منه فيسمع من شخص بواسطة فيرويه راو عنه تاتا
 بخلاف الواسطة ان كانت ان يكون عند راو متنه خلف
 باسنادين مختلفين فيرويهما راو عنه مقتصر على الاثنان
 او يروى احد الحديثين بسنده الخاص به لكن يرويه من المتن

الا في ما ليس في الاول الرابع ان يسوع كان فيقول له
 عارض فيقول لك ما من قبل نفسه فيظن بعض من سمع
 ان ذلك الكلام هو من ذلك الاسناد فيرويه عنه
 كذلك هذه اقم مدرج الاسناد واما مدرج المتن فهو
 ان يقع في المتن كلام ليس منه فارة يكون في اوله
 وارة في ثلثه وارة في آخره وهو الاكثر لانه يقع بحفظ
 جملة على جملة او بدخ موقوف من كلام الصحابة او من بعدهم
بحرفي من كلام النبي صلى الله عليه وسلم من غير فصل فهذا هو
 مدرج المتن ويدرك الادراج بورد رواية مفصلة للقد
 المدرج ما ادراج فيه او بالتخصيص على ذلك من الراوي
 او من بعض الائمة المطلعين او يكتفي به كونه النبي صلى الله
 عليه وسلم يقول ذلك وقد صنف الخطيب في مدرج كتاب
 وخصته وردت عليه قد رما ذكر مرتين او اكثر فلهذا
 او ان كانت الخليفة بتقدريم او ما غير اي في الاسماء
كرامة بن كعب وكعب بن مرة لانه اسم احدهما اسم الآخر
 فهذا هو المقلوب للخطيب فيه كتاب رافع الارباب
 وقد يقع القليب في المتن ايضا كحديث الهيريرة عند مسلم
 في سبعة الذين يظلمون الله في ظل عرشه فيض ورجل يصدق
 بصدقه اخف باحتي لا يعلم بحسبه ما ينطق شماله فهذا هو القليب

على احد الرواة

على احد الرواة واتي هو حتى لا يعلم شماله ما ينطق بحسبه
 كما في الصحيحين او ان كانت الخليفة بزيادة راو
 في انشاء الاسناد ومن لم يزد بها اتقن مما زادها فهذا هو
 المريد في متصل الاسانيد بشرط ان يقع التصريح بالسماع
 في موضع الزيادة واللاتي كان معتقفا مكانه تحت الزيادة
 او ان كانت الخليفة بابدال اي الراوي ولا حرج
 لاحد الروايتين على الاخرى فهذا هو المضطرب وهو
 يقع في الاسناد غالبا وقد يقع في المتن لكن قل ان يكلم
 المحدث على الحديث بالمضطرب بالنسبة الى الاصل في المتن
 وونه الاسناد وقد يقع الابدال عند المتن بزيادة اختار حفظه
 امتي كما من في علمه كما وقع بلخاري والعقيل وغيرهما
 ان لا يستمر عليه بل ينتهي بانتهى في الحاجة فلو وقع الابدال عند
 المصلحة بل للاغراب مثلا فهو من اقسام الموضوع ولو وقع
 غلط فهو من المقلوب او معقل او ان كانت الخليفة
 بتغيير حرف او حذف مع بقاء صورة الخط في التفت
 فانه كان ذلك بالنسبة الى النقط في المصحف وانه كان بالنسبة
 الى الشكل في المصحف ومعرفة هذا النوع مهمة وقد صنف فيه
 العسكري والدارقطني وغيرهما واكثر ما يقع في المتن
 وقد يقع في الاسماء التي في الاسانيد ولا يجوز تعدد تغيير

وبعضهم ابايتهم فصار يظن انه جماعة وهو واحد
 ومنه لا يعرف حقيقة الامر فيه فلا يعرف شيئا من ذلك
والامر الثاني ان الراوي قد يكون مقبلا من الحديث
فلا يكثر اخذ وقد صنفوا فيه التوحيد وهو لم يتردد
 عنه الا واحد ولو سمي من جميعهم وادخل من سيفان
 وغيرهما او لا سمي الراوي اختصارا من الراوي عنه
 كقولهم اخبرني فلان وشيخ ورجل وبعضهم اوابين فلان و
 يستدل على موثوقته اسم الجاهل بورد وده من طريق آؤنسي
 وصنفوا فيه المسميات ولا يقبل حديث الجاهل ما لم يسم
 لانه شرط قبول الخبر عدالة روايته ومن ابايتهم انه لا يعرف عنه
 فكيف عدالة وكذا لا يقبل خبره لو ابايتهم بلفظ التقدير
 كانه يقول الراوي عنه اخبرني الثقة لانه قد يكون ثقة
 عنده بخبره عن غيره وهذا على الاصح في المسئلة ولذا
 المكنية لم يقبل من رسول وهو ارسله العدل جاز كما به هذا
 الاحتمال بعينه وقيل يقبل مستكما بالظاهر اذا خرج
 على خلاف الاصل وقيل ان كان القائل عالما بما في ذلك
 في حقه من يوافقه في مذهبه وهذا ليس من باب حث علوم
 الحديث والله الموفق فان سمي الراوي وانفرد راو
 واحد بالرواية عنه فهو مجهول العين كالجهم الا ان يوثقه
 غيرهم ينفرد

غيرهم ينفرد عنه على الاصح وكذا امر ينفرد عنه اذا كان متاهلا
 لذلك وان روى عنه اثنان فصاعدا ولم يوثق فهو
 مجهول الحال وهو مستور وقد قيل رواية جماعة بغير دليلها
 الجمهور والتحقيق ان رواية المستور وخبره مما فيه احتمال
 لا يطلع القول به وما ولا يقبلها بل يقال هي موقوفة الى
 استبانة حاله كما جزم به امام الحرمين وخبره قول ابن الصلاح
 في من جرح بخرج غير مفسر ثم البدعة وهي السبب التاسع
 من اسباب الطعن في الراوي وهي اما ان يكون بكفر كان
 يعتقد ما يستلزم الكفر او بفسق فالاول لا يقبل صاحبها
 الجمهور وقيل يقبل مطلق وقيل ان كان لا يعتقد حل
 المكذب لنصرة مقاتله قبل التحقيق انه لا يبرء ذكر مكفر
 بدعة لانه كل طائفة يدعي ان في ليها بدعة وقد
 تبلغ فكفر في ليها فلما اخذ ذلك على الاطلاق لا يستلزم
 تكفير جميع الطوائف فالمتقدم الذي تدرج
 من انكر امر متواتر من الشيع معلوما من الدين بالضرورة
 وكذا امر اعتقد عكسه فاما من لم يكن بهذه الصفة وانضم
 الى ذلك منبسط لما يرويه مع ورعه وتقواه فلا مانع
 من قبوله والله الموفق ومنه لا يقتضي بدعة التكفير اصلا
 وقد اختلف ايضا في قبوله ودرجه فيقبل به مطلقا ولا

بعيد واكثر ما علق به ان في الرواية عنه تروى لامة تروى
 بذكره وعلى هذا فينبغي ان لا يروى عن مستدعي شيث ان
 فيه غير مستدعي وقيل يقبل مطلقا الا ان اعتقد حال الكذب
 كما تقدم وقيل يقبل منه لم يكن داعية الى بدعة لانه تدين
 بدعته قد يحمله على تعريف الروايات وتسويتها على ما يقتضيه
 مذهبه وهذا في الاصح واغرب ابن جثالة فادعى الاتقان
 على قبوله غير الداعية من غير تفصيل نعم الاكثر على قبوله غير
 الداعية الا ان روى ما يقوى بدعته فربما على ما ذهب
 اليه روي به صرح الحافظ ابو اسحق ابراهيم بن يعقوب
 الجوزجاني شيخ ابن دادر والنسائي في كتابه معرفة
 الرجال فقال في وصف الرواة ومنهم زايغ عن الحق
 اي عن السنة صادق التوجه فليس فيه حيلة الا انه يؤخذ
 من حديثه ما لا يكون منكرا اذا لم يقو به بدعته انتهى ما قاله
 منجى لانه العلة التي بها يرد حديث الداعية واردة فيما
 اذا كان ظاهرا مرويا يوافق مذهب المجتمع ولو لم يكن
 داعية وانما اعلم ثم سوء الحفظ وهو السبب الرئيس
 من اسباب الطعن والمازلة من لم يترجح جانب احده على
 خطئه وهو على قسمين ان كان لازما لرواية في جميع حالاته
 فحوادثه على رأى بعض أهل الحديث او كان سوء الحفظ طارئا

على الرواية

على الرواية اما لكثرة اولها ب بصره او احتراق كتبه او
 بان كان يعتمد على جميع الحفظ فلهذا هو المختلط
 والحكم فيه ان ما حدث به قبل ان يختلط اذا اتى قبله واذا
 لم يتغير توقف فيه وكذا انه استبصر الامم فيه وانما يعرف
 ذلك باعتبار ما خذ من عنه ومنه يوجب اليقين الحفظ
 بمقتضيه كما ينبغي فوجه او مثله لا دونه وكذا المختلط الذي
 لا يتغير وكذا المستور والاسناد والسر وكذا السند المرفوع
 المحدث منه صار حديثهم حسن لانه لا يوصف بذلك
 باعتباره مجموع من المتابع والمتابع لانه كل واحد منهم يحتمل
 رواية صوابا او غير صواب على حد سواء فاذا جاءت من
 المعقبين رواية موافقة لاحد منهم رجع احد الجانبين من
 ان احتمالين الحق كورين فذلك على ان الحديث محفوظ
 فارتقى من درجة التوقف الى درجة القول وانه علم
 ومع ارتقائه الى درجة القول فهو مختلط عن رتبة الحسن
 لانه ربما توقف بعضهم على اطلاق اسم الحسن عليه قد انقضى
 ما يتعلق بالمتن من حيث القبول والرد ثم الاسناد والاطراف
 الموصل الى المتن والماثل هو غاية ما انتهى اليه الاسناد
 من الكلام وهو اما ان ينسب الى النبي صلى الله عليه وسلم
 ويقتضى لفظه اما تقرى او حكما ان المتفق بذلك ان

من قوله عليه السلام اوفه فعله اوفه تزيره مثال المرفوع من
 القول نصري ان يقول النبي سمعت رسوله صلى الله
 عليه وسلم يقول كذا او حدثنا رسول الله صلى الله عليه وسلم
 بكذا او يقول هو وغيره قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 كذا او عن رسوله صلى الله عليه وسلم انه قال كذا او نحو
 ذلك ومثال المرفوع من القول نصري ان يقول النبي
 رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكر كذا او يقول
 هو او غيره كانه رسول الله صلى الله عليه وسلم يفعل كذا
 ومثال المرفوع من التقرير نصري ان يقول النبي
 فعلت بحضرة رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا او يقول
 او غيره فعل فلان بحضرة رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا
 ولا يذكر انكاره لذلك ومثال المرفوع من القول حكمي
 ان يقول النبي الذي لم يأخذ من الله شيئا
 ما لا يجال لا جرة وفيه ولا له تعلق ببيت بن لفة او غيره
 غريب كما لا جرة عن الامور ما فيه من بداهة الخلق
 واخبار ان النبي عليهم الصلوة والسلام والاشياء
 كما على احم والفتن واحوال يوم القيمة وكذا الاخبار
 عن ما يخص بغيره نواب مخصوص او عقاب مخصوص
 وانما كان له حكم المرفوع لانه اخباره بذلك يقتضي خبره له ما لا يقال له

لا جرة وفيه

مرفوع

لا جرة وفيه يقتضي مرفوعا للقاء له ولا موقف للقاء
 الا النبي صلى الله عليه وسلم وبعض من يخبر عن النبي صلى الله عليه وسلم
 فلهذا اتفق وقع الاخبار على القسم الثاني اذا كان
 كذا لك فله حكم ما لو قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فهو مرفوع سواء كان ما سمع منه او عنه بواسطة
 ومثال المرفوع من الفعل حكمي ان يفعل النبي ما لا يجال
 لا جرة وفيه فينزل عنه ذلك عنده عن النبي صلى الله عليه وسلم
 كما قال النبي في ربه في صلوة على ربه في المسوف في كل
 ركعة اكثر من ركوعه ومن قال المرفوع من التقرير حكمي
 ان يخبر النبي بانهم كانوا يفعلون في زمان النبي صلى الله عليه وسلم
 كذا فانه يكون له حكم المرفوع من جهة الظاهر اطلاقا عليه السلام
 على ذلك لتوفر دواعيهم على سؤاله عن امور دينهم ولا في ذلك
 زمان نزول الوحي فلا يقع من النبي صلى الله عليه وسلم شيء يستمر
 عليه الا وهو غير ممنوع العفل وقد استدل جابر ابو عبد
 ربه الله عنهما على جواز النزول بانهم كانوا يفعلونه والقرائن
 ينزل ولو كان مما ينهي عنه النبي صلى الله عليه وسلم القرآن ويصح بقوله
 حكمي ما ورد بصيغة النكبة في موضع الصيغة الصريحة
 بالنسبة اليه صلى الله عليه وسلم كقول النبي صلى الله عليه وسلم في
 الحديث اوبه ديه او ينيه او يبعه او رواه او رواه

وقد يقتصر ذلك على القول مع حذف النون وروى به
 ابنه عليه السلام وسمي كقول ابن سيرين عن ابي هريرة قال
 قال ثقاتون قوماً حديثون في كلام الخطيب انه اصطلاح
 خاص باهل البصرة ومنه الصحيح المحتمل قول الصحيح في السنة
 كذا فان كان ذلك مرفوعاً ونقل ابن عبد البر فيه الاتفاق
 قال واذا قالوا غير الصحيح في ذلك لم يصفوا الى صاحبها
 كسنة العمري وفي نقل الاتفاق نظر فمن اتفق رحمه
 في اصل المسئلة فدل ذلك وذهب الى انه غير مرفوع ابو بكر الصديق
 من السنة فغيبه وابو بكر الرازي من السنة فغيبه وابن عمر من اهل
 الظاهر واختلفوا في السنة تنه ودينه ابنه عليه السلام
 وروى عنه وادجسوا بان احتمال ارادة غير ابنه عليه السلام
 بعد وقد روى البخاري في صحيحه في حديث ابن شهاب
 عن سالم بن عبد الله بن عمر عن ابيه في قصته مع الجحاح
 حيث قال له ان كنت تريد السنة فخرج بالسنة قال ابن شهاب
 فقلت لم افعل رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال واهل
 بيته ^{يعنيون بذلك} السنة فنقل سالم وهو احد فقهاء السبعة
 من اهل المدينة واحداً خلفاً من اتبعين غير الصحابة
 انهم اذا اطلقوا السنة لا يريدون بذلك السنة النبوية
 واما قول بعضهم ان كان مرفوعاً فلم لا يقولون فيه قال رسول الله

صلى الله عليه وسلم

صلى الله عليه وسلم فاجابوا انهم لم يروا الا انهم لم يروا
 وحيث كان ومن هذا قول ابي قلابة عن انس بن مالك اذا سئل
 ابكر من النبي اقام عندنا سبعة ارجوا في الصحيح قال
 ابو قلابة لو شئت لقلت انك انت رفعه الى ابنه عليه السلام
 اي لو قلت لم اكتب لانه قوله من السنة هذا امناه لكن
 اريد به بالصيغة التي ذكرها الصحيح في اوله ومن ذلك
 قول الصحيح في امرنا بكذا او نيت عن كذا ان كان خلافه
 كما حذف في انتهى قبله لانه مطلق ذلك ينصرف بطاير
 الى ماله الا امر والنهي وهو الرسول صلى الله عليه وسلم وخالف
 في ذلك طائفة ومتكوا بافتعال انه يكون المراد غيره كما
 اقرأناه والجمع وبعض خلفاء او استنبطوا وجوبوا
 بانه الاصل هو الاول وما عداه محتمل لكونه بالنسبة اليه جرح
 وايضا فمن كان في اطاعة رئيسه اقال امرت لا يفرق عنه
 ان امره الا رئيسه واما قوله قال بخير ان يفتن الناس
 بما هم امر افلا يختص له بهذه المسئلة بل هو مذكور في الحديث
 فاعتل امرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بكذا وهو احتمال ضعيف
 لانه الصحيح في حال عارف بالان لا يطمع ذلك ان بعد
 التحقيق ومن ذلك قوله كذا نقل كذا فله حكم الرفع اليه
 كما تقدم ومن ذلك انه يحكم الصحيح في فعله في الافعال بانه

الله تعالى اور رسولہ اور معصیت کقول عمار بن عامر اليوم
 الذي يشك فيه فقد عصى ابا القاسم فلهذا حكم الرفع ايضا
 لان الظاهر ان ذلك مما يثقه عنه عليه السلام او شئ
 غاية الاسناد الى الصحيح في ذلك اي مثل ما تقدم في كون
 اللفظ يقتضي التصريح بان المنقول هو من قول الصحيح في
 او من فعله او من تقريره ولا يخفى فيه جميع ما تقدم بل معظمه
 والتمحيص لا يثبت فيه المساواة من كل جهة وما كان هذا
 المحقق ملاحظا لجميع انواع علوم الحديث استطرده الموقوف
 الصحيح في انه هو فقلت وهو من نقل النبي مؤمن به وقت ان السلام
 ولو تخللت ردة في الصحاح والامداد باللفظ ما هو علم من الجاهل
 والمماثلة وصولا جدا الى الآخر وان لم يكالمه ويدخل فيه
 رتبة احدها الا في سوا كالا ذلك من نفسه ام بغيره والتقصير
 بالثقة اولى من قول بعضهم الصحيح من راي النبي عليه السلام
 لانه يخرج ابن ام مكتوم ويخبره من العمى وهم صهيبة بانه قد
 والتقى في هذا التعريف كجانب قوله مؤمن كالفصل في
 من حصل له الثقة المذكور لكن في حال كونه كافرا او قوله بغير
 فان يخرج من لقيه مؤمن لكن بغيره من الانياس لكن في خروج
 من لقيه مؤمنا بانه يسوء ولم يترك البعثة وفيه نظر وقوله
 ومات على الاسلام فقلنا ان يخرج من ارتد بعد ان لقيه مؤمنا ومات
 ثارا اذ هو في الامم

على اردة كعبه الله بن الحسن وابن خطل وقوله ولو
 تخللت ردة الى بين لقيه له مؤمن به وبين مؤمنه على السلام
 فان اسم الصحبة باق له سواء رجعت الى الاسلام في حياته
 ام بعده وسواء لقيه ما نيا ام لما وقوله في الصحاح ان ردة
 الى الخلاف في المسئلة ويدل على رجوعه الاول قصة الانسب
 بن قيس فانه كان محنة ارتد وارتد به الى ابي بكر الصديق
 رضي الله عنه فادلى الاسلام فقبل منه ذلك فوجاهه
 ولم يتخلف احد عن ذكره في الصحاح به ولا عن طرح احاديثه
 في المسئلة وغيره فبينهم ان احدهما لا خلاف في رجوعه
 رتبة من لازم على الله عليه وسلم وقوله بل هو او قل قلت
 رايته عليه السلام على من لم يلزمه ولم يحضره من هذا او على
 كلمة بغير اوماته قليلا او آه على بعدا وفي حال
 الطفولية وان كان من صف الصحبة صلبا بل جميع من ليس له
 منهم سماع منه فحديثه من حيث الرواية وهم مع ذلك
 معه ودون في الصحابة لما نالوا من صف الرواية ما ينهك
 يعرف كونه صحابيا بالتواتر او الاستفاضة او الشهرة او اخبار
 بعض الصحابة او بعض ثقات التابعين او اخباره عن نفسه
 بانه صحابي انه كانت دعواه ذلك في حديثه انما قد استشكل
 هذا الخبر جماعة من حيث انه دعواه ذلك في حديثه نظر دعوى

منه تعالى انا عدل ويحيى الى تامل او ينتمى غاية الاستدلال
الى التبعين وهو من لفظ الصبيح كذا لك وهذا مقتضى التبعين
وما ذكره الاية لا يمانع به وذلك خاص بالبعث عليه السلام
وهذا هو المختار خلاف كونه استهطافا في التبعين طول العارضة
او صحة السماع او التمييز وبق بين الصبيحة والبعثين
طبيعة اختلاف في الارتفاع بين التبعين وهم المحضون
الذين ادر كواجا بديلة والاسلام ولم ير والبعث عليه السلام
فقد اتم ابن عبد البر في الصبيحة وادعى عفاف وعينه
ان ابن عبد البر يقول انهم صحابة وفيه نظر لانه اوضح
في خطبة كتبه بانه اغا اور دام لكيه كتابه جامع
مستوعبا لاهل القرن الاول والصحابة انهم معدودون
في كبار التابعين سواء عرفوا بالواحد منهم كانه مسما
في زعمه ابنه حتى انه عليه وسلم كانه بني سيع ام لا كونه ان
ان ابنه عليه السلام ليلة الكساء كشف له عن جميع من
في الارض في ايام فينبغي ان بعد من كانه مؤمنا به في حياته
اذ ذاك وان لم يلاقه في الصبيحة كحصول الرواية من جليله
عليه السلام فالقسم الاول مما تقدم ذكره من الاقسام
الاشقة وهو ما ينتمى الى ابنه عليه السلام غاية الاستدلال
هو المرفوع سواء كان ذلك انتماء وبانسان متصرف ام لا
والله اعلم

صحة

وانما في الموقوف وهو ما ينتمى الى الصبيحة والى التبعين
المقطوع وهو ما ينتمى الى التبعين ومنه دون التبعين من اتباع
التابعين فمن بعدهم فيه ان في التسمية مشكلة اي من ينتمى
الى التبعين في تسمية جميع ذلك مقطوعا وان ثبتت
موقوفات على فدان محضت التفرقة في الاصطلاح بين المقطوع
والمنقطع من مباحث الاسناد كما تقدم والمقطوع من
باحت الحان كما ترى وقد اطلق بعضهم هذا في موضع
هذا وبالعكس يجوز ان الاصطلاح ويقارن خريص اي
الموقوف والمقطوع الاشر والمسنود في قول اهل الحديث
هذا حديث مسند هو مرفوع صحابي بسند ظاهرة الاتصال
فقط مرفوع كالجس وقوله في كالفصل في رفعه
التبعين فانه من اوله دون فانه بعضا ومقتضى وقوله بسند
ظاهرة الاتصال بخرن ما ظاهرة الاتصال ويدخل ما فيه
الاتصال وما يوجد فيه حقيقة الاتصال من باب الاول فيهم
منه التبعين بالظهور ان الاتصال عن اخفى كعقبة الملتصق
والمعاصر الذي لم يثبت ليقين بخرن الحديث عن كونه مسندا
في طباق الاثمة الذين خرجوا المسند به على ذلك هذا التبعين
موافق لقول الحاكم المسند واداه الحديث عن شيخ يظهر سماعة
منه وكذا شيخه عن شيخه متصلا الى صحابي في الارسال عليه السلام

وأما الخليل فقال المسند المتصل فلي هذا الموقوف إذا جاء
 بسند متصل ليس عنده مسند الكثر قال ان ذلك قد يؤول الى
 لكن بقلته والبعد ابن عبد البر حيث قال المسند المرفوع
ولم يتوقف للسند فانه يصدق على المرسل ومصدره المنقطع
إذا كان المرفوع مرفوعا ولا قائل به فان قل عدد رده او عدد رجال
السند فاما ان انتهى الى ابنه صلى الله عليه وسلم بذلك العدد
المتصل بسببه الى سند آخر في روى به ذلك الحديث بعينه بعدد
كثير او انتهى الى امام من السنة الحديث ذي صفة عليه
الحفظ والفقه والضبط والتصنيف وغير ذلك من الصفات
المستقيمة للترجيح كسبعة ومالك والثوري وابن فضال
والبخاري ومسلم وكذا في الأول وهو ما انتهى الى ابنه عليه السلام
العلو مطلق فانه اتفق انه يكمن بسند صحيح كانه غاية التقوى
والأفضولة العلوية موجودة ما لم يكن موضوعا فهو كعدم
وانما في العلو النسبي وهو ما يقل العدد وفيه الى ذلك الامام
ولو كان العدد من ذلك الامام الى مترهاه كثيرة او قد عظم رتبة
الترجيح فيه حصر غلب ذلك على كبرية من حيث اهلوا التتبع
بما هو اهم منه وانما كان العلو مرفوعا فيه لكونه اقرب الى الحق
وقلة الخطا لانه ما من راو منه رجال الا سدا والا واكف
جائز عليه فكلما كثرت الوسائط وطول السند كثرت مظان

قوله والبعد ابن عبد البر اكد ما جاء
 به من بعد والابن اكد ما كان عزاب
 وهو الاشارة بما مر من غير
 معناه ان كلام ابن عبد البر
 بعد من كلام الخليل عما هو
 راجح في الموردي

البحر

البحر من وكما قلت قلت فان كان في النزول مرتبة ليس
 في العلو كانه يكمن به حاله او نوع منه او حفظ او افضة
 او الا يقال فيه اظهر فلاتر قد في آخر النزول في اولي
 واما من رجع النزول مطلقا واجمع بانه كثره البحث يقتضيه
 المصلحة فيعظم الوجود فذلك ترجيح بام اجتناب عما يقتضيه
بالتصحيح والتضعيف وفيه اي العلو النسبي الموافقة
وهي الوصول الى شيخ احد المصنفين من غير طريقة اي
الطريق التي تصل الى ذلك المصنف المعين مثاله روى
ابن ربي عن قتيبة عن مالك حديث ثور وينا من
طريقه كان بيننا وبين قتيبة ثمانية وثلاثين طريقا
بعينه من طريق الى العباس السراج عن قتيبة مثلا
لكن بيننا وبين قتيبة فيه سبعة فقد حصلت لنا الموافقة
مع ابن ربي في شيخه بعينه مع عنوانه على اننا لا يلب
وفيه اي في العلو النسبي البديل وهو الوصول الى شيخ
شيخه كذلك كانه يقع في ذلك الاسناد بعينه من طريق
آخر الى الثعلبي عن مالك فيكون الثعلبي بديلا
فيه من قتيبة واكثر ما يعبر عنه الموافقة والبديل اذا
قارنا العلو لانه ما من راو منه رجال الا سدا والا واكف
وفيه اي العلو النسبي المساواة وهو سواء عدد السناد من الراوي

الى آخره اي الاسناد مع اسناد واحد المصنفين كان في
 التثنية مثله حتى يقع بينه وبين النبي صلى الله عليه وسلم
 احدهم ثقتا فيقع ان ذلك الحديث بعينه باسناد
 آخر الى النبي عليه السلام يقع بيننا وبين النبي عليه السلام
 فيه احدهم ثقتا فتدري ان التثنية في حدتها العدد
 مع قطع النظر عن ملاحظة ذلك الاسناد الكافي وفيه
 اي وفي العلوي النسبي ايضا المصاحفة وهي المتواترة مع
 تحميد ذلك المصنف على الوجه المشهور اولاً وصحبت مصاحفة
 لانه العادة جوت في الغالب بالمصاحفة بين متتابعين وفيه
 هذه الصورة كانتا يثبت التثنية فكانا صالحين وتيقن
 العلويان في المذكورة النزول فيكون كل قسم من قسم
 العلويين بقوله قسم من قسم النزول خلافاً لما زعموا في العلوي
 قد يقع غير تابع للنزول فان ترك الراوي ومن روى عنه نام
 من الامور المستتقة بالرواية مثل السن واللقى وهو الاخذ
 عن الشيوخ فهو النوع الذي يتقاربه رواية الاوائل لا شرح
 يكونه راوياً عن قريبه وان كان روى كل منهما الى القرينين
 عن الآخر فهو المذبح وهو اخص من الاول فكل مذهب
 اقران وليس كل اقران مذبحاً وقد صنف الراوي قطعي في ذلك
 وصنف ابو الشيخ الاصفهاني في الذي قبله واذا روى الشيخ

عن يمينه

عن يمينه صدق ان كلا منهما يروي عن الآخر فليس سبي
 مذبحاً فيه والظاهر لانه من رواية الاكابر عن الهاشمي
 والشيخ ما يؤخذ من ذهابي الوجه فيقتضي ان يكون ذلك
 مستويافاً اليقين فلا يخفى فيه هذا وان روى الراوي
 عنه هو دون اي في السن او في اللقى او في المقدار
 فهذا النوع هو رواية الاكابر عن الاكابر ومنه
 اي من جملة هذا النوع وهو اخص من مطلق رواية
 الابرار عن الابرار والصحابة عن النبي صلى الله عليه وسلم
 عن يمينه وكذلك وفيه كسرة لانه هو اجد
 المسكونة الغالبة ومنه من روى عن ابيه عن جده وفيه
 معرفة ذلك التمييز بين مراتبهم وتتميز الناس منازلهم وقد
 صنف الخطيب في رواية الابرار عن الابرار تصنيفاً
 وارخه جود الطيف في رواية الصحابة عن النبي صلى الله عليه وسلم
 وجميع احوالهم صلاح الدين السعدي في تاريخ مجلد
 كبير في معرفة من روى عن ابيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وسلم
 وقسمه اقساماً منه ما يعود الضمير في قوله عن جده على الراوي
 ومنه ما يعود الضمير فيه على ابيه وبين ذلك حقيقة وحقيقة
 في كل ترجمة حديثاً من مرويته وقد خلصت كتابه المذكور وزدت
 عليه تراجم كثيرة جداً واكثر ما وقع فيه تسلسل في الروايات

الدارقطني كتاب مباحثه ونسب ما يدل على تفويه ^{هـ}
 الصحيح لكون كثير منهم حديثا باعديت فلي عرضت عليهم
 لم يذكروها لكنهم لا يعمدون على الرواية عنهم صاروا يروونها
 عن الذين رويها عنهم عن انفسهم كحديث سهل بن صالح
 عن ابيه عن ابيه هيرة مرفوعة قصة ابنه واليحيى
 قال عبد العزيز في الدرر وروي حديثه ربيعة بن
 ابي عبد الرحمن عن سهل قال فقيت سهيل فاني لم
 عنه فلم يعرفه فقلت ان ربيعة حديثه عنك كذا فها
 سهل بعد ذلك يقول حديثه ربيعة عن ابي حنيفة
 عن ابي به ونظيره كثيرة وان اتفوع الرواية في اسناد
 من الاسانيد في صحيح الاداء كسمعت فلانا قال سمعت فلانا
 او حدثنا فلان قال حدثنا فلان وغير ذلك من الصيغ او غيره
 من ايلات القولية كسمعت فلانا يقول انهم بانه
 لقد حدثني فلان ان آخوه والعميلة كقولهم دخلت على
 فلان فاطلعت ثم الى آخوه او القولية والعميلة من
 كقولهم حدثني فلان وهو آخذ بحديثه قال آمنت بالقرآن وآخوه
 الموصول وهو من صفات الاسناد وقد يقع التسلل
 في معظم الاسناد كحديث مسلم بالاولوية فانه التسلسل
 تنسب في الى سفين بن عيسى فقط ومن رواه مسلما
 الى شرباه

الى شرباه فقد وهم وصيغ الاداء المت رايها على غاية
 مراتب الاولى سمعت وحدثني ثم اخبرني وروايت عليه
 ومن المراتب ان ينية ثم قرئ عليه وانا اسمع وهو ان لا
 ثم آتاني ومن الآبسة ثم نا ولى ومن الخامسة
 ثم شافني اي بالاجازة وهرات دسة ثم كتب الي
 بالاجازة ومن التبعة ثم عن وكذا من الصيغ
 المحتملة للسمع والاجازة ولعدم السماع ايضا وهذا
 من قاله ذكره روى قال لفظ ان الاولان من صيغ
 الاداء وهما سمعت وحدثني صالحان لمن سمع وحده
 من لفظ السمع وتخصيص الحديث بما سمع من لفظ السمع
 هو ان يسمع بين اهل الحديث اصطلاح ولا فرق بين
 الحديث والاجازة من حيث اللفظ وفي ادعاء الفرق
 بينهما تكلف شديد لكن لما تقرر الاصطلاح صار ذلك
 حقيقة عرفية فيقدم على الحقيقة اللغوية مع ان هذا
 الاصطلاح انما شاع عند المت رقة ومنه ما بهم واما في
 المخاربه لم يستعملوا هذا الاصطلاح بل الاجازة والتحدث
 عند اسم يسمي واحد فانه جميع الراوي اي الى بصيغة الجمع
 في الصيغة الاولى جمع كان يقول حدثنا فلان او سمعنا
 فلانا يقول فمؤدبل على انه سمع منه مع غيره وقد يكون

القوة للفظ لكن بقله وأولها أي المراتب امر حيا
 أي اصرح صيغ الاداء في سماع قائمها لانها لا تحذف الواسطة
 ولأنه قد يطلع في الاجازة بذلك تدليسا وارفعها
 مقدارا ما يقع في الاملاء فيمنه من البتة والتخفيف
 واثلاث وهو اخبر في الرابع وهو قرأت عليه من قرأ
 بنفسه على الشيخ فان جمع كان يقول اخبرنا وقرأنا عليه
 فهو كالتامس وهو قرأ عليه وأنا اسمع وعرف من هذا
 ان التفسير بقرأت لمن قرأ غير من التفسير بالاجازة لانه افصح
 بصورة الحال **تنبيه** القراءة على الشيخ اهد وجوه
 التحمل عند الجمهور وابعده من إلى ذلك من اهل اللوائح
 وقد اشتد انكار الامام مالك وغيره من المدنيين عليهم في
 ذلك حتى بلغ بعضهم فوجها على السماع من لفظ الشيخ وذهب
 جمعهم منهم البخاري وحكاه في اوائل صحيحه عن جماعة من الائمة
 الى ان السماع من لفظ الشيخ والقراءة عليه في القوة والتميز
 سواء والله اعلم والبناء من حيث اللغة والمصطلح
 المتقدمين بمعنى الاخبار لانه في عرف المتأخرين فهو الاجازة
 كيعن لانها في عرف المتأخرين للاجازة وعند من
 المعاصر محمولة على السماع بخلاف غير المعاصر فانها تكون
 مرسلة او منقطعة فترط حملها على السماع بثبوت الموصلة
 الآتي الماتس

ان من الماتس فانها ليست محمولة على السماع وقبله من ط
 في حمل عنفة المعاصر على السماع بثبوت لقائهما أي الشيخ
 والراوى عنه ولو مرة واحدة ليحصل الامن من باح
 معنوية عن كونه من المرسى الخفى وهو تحت رتبتي لعلني به الماتس
 والبخاري وغيرهما من الثقات واطلقوا الثالث في
 الاجازة المستقط بها تحذرا وكذا المكاتبه في الاجازة
 المكتوب بها وهو موجود في جارة كشر من المتأخرين بخلاف
 المتقدمين فانهم انما يطلقونها فيما كتب به الشيخ من الحديث
 الى الطالب سواء اذن له في رواية ام لا لانها اذا
 اليه بالاجازة فقط واستمر طوائف من روايته بالماله
 اقترانها بالاذن بالرواية وهي اذا حصل هذا الشرط ارفع
 انواع الاجازة لما فيها من التيقين والتخفيف وصورتها
 ان يدفع الشيخ العلم او ما قام مقام الطالب او يحضر
 الطالب الاصل للشيخ ويتقوله في الصورتين هذا
 روايتي عن فلان فاروه عنه وستر طه ايضا ان يمكنه من
 انما بالتمليك او بالعارية لينقل منه ويقابل عليه ان انما
 واستر في احوال فلا يثبت له زيادة مرتبة على الاجازة
 المعينة وهي ان يجره الشيخ برواية كتاب معين وبقوله
 كيفية روايته له واذا اخلت الماتس في الاذن لم يثبت لها

استنباطه شد ^{۲۵} ^{۲۶} ^{۲۷} ^{۲۸} ^{۲۹} ^{۳۰} ^{۳۱} ^{۳۲} ^{۳۳} ^{۳۴} ^{۳۵} ^{۳۶} ^{۳۷} ^{۳۸} ^{۳۹} ^{۴۰} ^{۴۱} ^{۴۲} ^{۴۳} ^{۴۴} ^{۴۵} ^{۴۶} ^{۴۷} ^{۴۸} ^{۴۹} ^{۵۰} ^{۵۱} ^{۵۲} ^{۵۳} ^{۵۴} ^{۵۵} ^{۵۶} ^{۵۷} ^{۵۸} ^{۵۹} ^{۶۰} ^{۶۱} ^{۶۲} ^{۶۳} ^{۶۴} ^{۶۵} ^{۶۶} ^{۶۷} ^{۶۸} ^{۶۹} ^{۷۰} ^{۷۱} ^{۷۲} ^{۷۳} ^{۷۴} ^{۷۵} ^{۷۶} ^{۷۷} ^{۷۸} ^{۷۹} ^{۸۰} ^{۸۱} ^{۸۲} ^{۸۳} ^{۸۴} ^{۸۵} ^{۸۶} ^{۸۷} ^{۸۸} ^{۸۹} ^{۹۰} ^{۹۱} ^{۹۲} ^{۹۳} ^{۹۴} ^{۹۵} ^{۹۶} ^{۹۷} ^{۹۸} ^{۹۹} ^{۱۰۰}

قوله وان شئت اي شاهد عاقل من الترتيب فذلك
 اي عند كلام رب العزة وهو قوله ولقد علموا واللام اول
 جواب القسم المقدر واللام الثانية للابتداء معلقة
 يعلموا ومن يشتره منشاء خبره ماله في الاخرة من خلاق واللام
 في حينه مفعول علموا والمخلاق النصب من رائدة التاكيد النفي
 اي والله لقد علموا ان من استدل كتاب الله بكتاب الله
 ماله في الاخرة شيء من النصب امن ^{الترتيب}
 اسو وه قوله وان شئت اي شاهد عاقل من
 چه تخم دیواری است را که بختد چو تدریج کیا

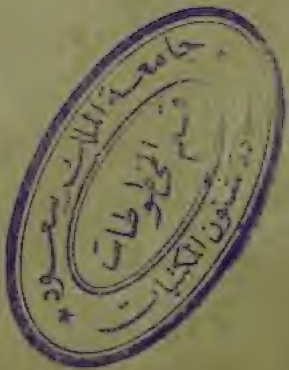
الحجة بكسر حاء اصلها وهي
بفتح الحاء بفتح حاء وخاء
اي اقاله وعاد في حجة
اي اصله اخري

عند الجمهور وجعل من اعتبره بالي ان سألته اياه لقوم
مقام ارساله اليه بالكتب من بلد الى بلد وقد ذهب
الى صحة الرواية بالكتب به الجردة جماعة من الائمة و
لوم يقتضون ذلك بالاذن بالرواية وكانهم اكتفوا
في ذلك بالتقرينة ولم يظهر فرق قوتي بين من سألته الشيخ
الكتب من يديه للطالب وبين ارساله اليه بالكتب
من موضع الى آخر اذا خلا كل منهما عن الاذن وكذا استدلوا
بالاذن في الوجدان وهي ان يجد بخط يعرف كاتبه
فيقول وجدت بخط فلان ولا يسوغ فيه اطلاق
اخرى في الجردة ذلك ان كان له منه اذن بالرواية
عنه واطلق قوم ذلك فغلطوا وكذا الوصية بالكتب
وهي ان يوصى عند موته او سفره شخص معين به
او باصوله فقد قال قوم من الائمة المتقدمين يجوز له
ان يروي تلك الاصول عنه بمجرد هذه الوصية والي
ذلك الجمهور الا ان كان له منه اجازة وكذا استدلوا
بالاذن بالرواية في الاعلام وهو انه يعلم الشيخ احد
الطلبة بانني اروي الكتب الفلاني عن فلان فاما
له منه اجازة اعتبره والافلاحة بذلك كالا اجازة
العامة في المجازة لا في الجازية كان يقول اخبرني الشيخ

اولم ادرك

اولم ادرك جوده اوله من الاقليم الفلاني اوله من المدينة
الفلانية وهو اقرب الى الصحة لقرب الاختصار وكذا
الاجازة للمجهول كان يكون مبرها ومهملا وكذا الاجازة
للمعتمد ومكانه يقول اجوز لمن سئل فلان وقد قيل
على موجود صح كان يقول اجوز لك ولمن سئل لك
والا قرب عدم الصحة ايضا وكذلك الاجازة لموجود
او معدوم علقتم بمسئلة البكر كان يقول اجوز لك انما
فلان او اجوز لمن فلان او اجوز لمن فلان
انما انه يقول اجوز لك انما سئلت وهذا على الاصح في جميع
ذلك وقد جوز الرواية بجميع ذلك سوى المجهول لم يتبين
المراد منه الخطيب وحكاية جماعة من مشايخنا واستعمل الاجازة
للمعتمد من القدماء ابو بكر بن ابي داود والبيهقي وغيره
واستعمل الاجازة المتعلقة منهم ايضا ابو بكر بن ابي خنيفة
وروى بالاجازة العامة بجميعهم بعض الخطاطين كذا
وربهم على حروف المعجم لكثرة هم وكذا ذلك لما قال ابن الصلاح
توسع غير مني لان الاجازة الخاصة المعينة مختلفة
في صحتها اختلفا توتيا عند القدماء وان كان المعتمد
على اعتبارها عند المتأخرين فهي دون السماع بالاذن في كيفية
اذا حصل فيه اكثر سال المذكور فانها ينفردوا بنصف لكتبتها

في الجملية خبر من ايراد الحديث معضدا واسم العلم والى هذا
 انتهى الكلام في اقسام صيغ الاداء ثم الرداءة انما اتفقت
 اسماءهم واسماء آبائهم فصاعدا واختلفت اشياءهم
 سواء اتفق في ذلك اتان عنهم واكثر وكذا في الاتفق
 اتان فصاعدا في النسبة والنسبة فهو النوع الذي يقر
 المتفق والمفترق ونائبة معرفة حسية ان يظن
 الشخصان شيئا واحدا وقد صنف فيه الخطيب كتابا
 كما فلا وقد خصه وزدت عليه شيئا كثيرا وهذا على تقدم
 من النوع المستعمل بالكلية لانه يظن فيه ان يظن الواحد اثنين
 وهذا يظن فيه ان يظن الاثنين واحدا وان اتفقت الاسماء
 خطا واختلفت لفظا سواء كان مرجع الاختلاف في النطق
 والشكل فهو الموقوف والمختلف ومعرفة في مهمات هذا الفن
 حتى قال علي بن ابي طالب انما التصحيح ما يقع في السماء ووجه
 بعضهم بانه شئ لا يدخله التيسر ولا قبله شئ يدرك عليه ولا بعده
 وقد صنف فيه ابو احمد العسكري لكن اضافه الى ان التصحيح
 له ثم افرد به بالتأليف عبد الغني بن سعيد فجمع فيه كتابين
 كتاب في مشتبه الاسماء وكتاب في مشتبه النسبة وجميع
 شيخنا الدارقطني في ذلك كتابا حافلا ثم جمع الخطيب كتابا
 ثم جمع الجميع ابو نصر بن ماکولا في كتابه الاكمل واستدرك غيبه
 في كتابه



في كتاب آخروا جمع فيه اوبا مهم بينهما وكن به من اجمع ما جمع
 في ذلك ووردت كل محدث بعده وقد استدرك عليه ابو بكر بن
 نقطة ما فاتته او جدد بعده في جلد صغير ثم ذيل عليه منصور بن
 سليم بفتح السبعين في جلد لطيف وكذلك ابو حامد الصابوني
 وجميع الذين في ذلك مختصرا جدا اعمد فيه على الضبط
 بالعلم فكثر فيه الغلط والتصحيح المبين لموضوع الكتاب
 وقد رتبته الله تعالى بتوضيحه بكن بسميته بتبصير النسبة بخرمته
 وهو جلد واحد وخطه بارز وفتح على الطريقة المروية
 وزدت عليه شيئا كثيرا اما اياه او لم يقف عليه الله الحمد
 على ذلك وان اتفقت الاسماء خطا ونطقا واختلفت
 الالفاظ لفظا مع ايتان خطا كجده بن عقيل بفتح العين
 وجده بن عقيل بفتحها الاول بن بوري والآخر في راية
 واما مشهور انه طبقتهما متقاربة او بالعكس كما يخلو
 الاسماء نقط وائتلف خطا ويتفق الالفاظ خطا ونطقا
 كشر بن النعمان وسرح بن النعمان الاول باثنين
 المعجزة والحاء المهملة وهو تابعي يروي عن علي بن ابي طالب
 بابين المهملة والياء وهو شيخ البخاري فهو النوع الذي
 يقال له المتشابه وكذا ان وقع ذلك الاتقان في اسم وسم
 الالفاظ والاختلاف في النسبة وقد صنف فيه الخطيب كتابا جليلا

في كتاب آخروا جمع فيه اوبا مهم بينهما وكن به من اجمع ما جمع

سماءة فخص المتب بتم ذيل عليه ايضا ما فاته اولاً وهو كثير
 الفائدة ويركب منه وما قبله انواع منها ان يحصل
 الاتفاق او الاشتباه في الاسم واسم الاب مثلاً الآ في
 حرف او حرفين فكثر من احدهما او منهما وهو على قسمين
 اما ان يكون الاختلاف بالتفسير مع انه عدد او حرف
 ثابتة في الحركات او يكون الاختلاف بالتفسير مع نقصان
 بعض الاسماء عن بعض فمن امثلة الاول محمد بن سنان
 بكسر الهمزة والمهملتين وتوئين بينهما الف وهم جماعة منهم
 العوفي يفتح العين والواو ثم القاف شيخ البخاري
 ومحمد بن سيار يفتح الهمزة وتشد يداها الثانية
 وبعد الالف راء وهم ايضا جماعة منهم الجاني شيخ عمر بن
 يونس ومنها محمد بن حنين بفتح الهمزة وتوئين الاولى
 مفتوحة بينهما ياء الثانية تاء يروي عن ابن عباس
 وغيره ومحمد بن جبير بكسر الهمزة باء موحدة وآ فوه
 راء وهو محمد بن جبير بن مطعم تابعي مشهور ايضا
 ومن ذلك معروف بن دحل كوفي مشهور ومطرف بن واصل
 بالطاء وهدل العين شيخ آخري يروي عنه ابو حنيفة
 الشهدى ومنه ايضا احمد بن الحسين صاحب المصنفين
 بن سعد وآخرون واحمد بن الحسين مثله لكن بدل الميم
 بالياء الثانية

بالياء الثانية وهو شيخ بخاري يروي عنه عبد الله بن محمد
 البجلي ومن ذلك ايضا حفص بن عيسى بن ميمون
 من طبقة مالك وجعفر بن عيسى بن ميمون
 الكوفي الاول بالياء والمهملتين والفاء بعد الميم والمهملتين
 وان في باجيم واليعنج المهملتين بعد الفاء ثم راء ومن امثلة
 ابن عبيد الله بن زيد جماعة منهم في الصحابة صاحب
 الاذان واسم جدته عبد ربه وراوي حديث الفوائد
 واسم جدته ثعلبة وكذا النصارى بن عبد الله بن يزيد
 بزيادة ياء في اول اسم الاب والراء مكسورة وهم
 ايضا جماعة منهم في الصحابة الخطمي يكتفي ابا موسى
 وحديثه في الصحيحين واكف روى له ذكر في حديث
 عايشة رضي الله عنها وقد زعم بعضهم انه الخطمي وفيه
 نظر ومنها عبد الله بن يحيى وهم جماعة وعبد الله بن يحيى
 بضم الفاء في فتح الجيم وتشد يداها تاء يروي عن
 مشهور يروي عن علقمة او يحصل الاتفاق في الخط واللفظ
 لكن يحصل الاختلاف والاشتباه بالتقديم والتأخير
 اما في الاسمين جملة وكذا ذلك كان يقع التقديم والتأخير
 في الاسم الواحد في بعض الروايات بالاشتباه الى ما يشبه به
 مثلاً الاول الاسود بن يزيد ويروى عن الاسود وهو خط

ومنهم عبد الله بن يزيد ويزيد بن عبد الله وشال ابن ابي
سبيروا وتوب بن يار الاول مدني مشهور بالقبول
والاخر مجهول **في** ومن الملقب عند الحديث مؤلف طبقات
الرواة وفي نسخة الامم من تداخل المستهين والحق المظلم
على تبين الله ليس الوقوف على حقيقة المراد من العنق
والطبقة في اصطلاحهم عبارة عن جماعة اسم كواثر
وقا والميل وقد يكون الواحد من طبقتين باعتبار
كانس بن مالك فانه من حيث نبوت صحبة النبي صلى الله عليه وسلم
يعتبر في طبقة العشرة من كان في حيث صغر السن بعد طبقة
بعدهم فمن نظر الى الصحابة باعتبار صحبة جعل الجميع طبقة
واحدة كما صنع ابن حبان وغيره ومن نظر اليهم باعتبار قدر
رايه كالسبق الى الاسلام وتهودات هذا الفاضل جليلهم
طبقات والى ذلك جنى صاحب الطبقات ابو عبد الله
محمد بن سعد البغدادي وكتبه اجمع ما جمع في ذلك وكذلك
من جاء بعد الصحابة وهم التي بعد من نظر اليهم باعتبار
الاخذ عن بعض الصحابة فقط جعل الجميع طبقة واحدة
كما صنع ابن حبان ايضا ومن نظر اليهم باعتبار اللقب
مستهم كما فعل محمد بن سعد ولكل منها وجه ومن الملقب
ايضا من مواليدهم ووفياتهم لانه يجمع في كل واحد ما

من دعوى

من دعوى المدعى للقب بعضهم ومنه نفس الامر ليس كذلك
ومن الملقب ايضا معرفة بلدانهم وادبائهم وفي نسخة الامم
منه اخل الامم اذا اتفقا كان افتراقا بالنسبة الملقب
ايضا معرفة احوالهم بعد ما وجوا وجهه لانه الراوي
اما ان يعرف عدالة ويعرف طبقة ولا يعرف فيه شيء
من ذلك ومن الملقب ذلك بعد المصالح معرفة مراتب اخرج
والاستدلال لاقدم قد يكون من الشخص كما لا يستلزم
رؤيته كونه كونه وقد يتبين اسباب ذلك فاما في حقه
في عشرة وتقدم من حقه مفضلا والغرض هنا ذكر
الالفظ الدالة في اصطلاحهم على تلك المراتب وارجح
مراتب واسمها الوصف بما دل على المبالغة فيه في ارجح
ذلك التبعية بفعل كالكذب ان يس ذلك اقوالهم اليه
المنتهى في الوصف وهو كركن الكذب وكذا ذلك في حال
او وضعت او كذا اب لانها وان كان فيها نوع من المبالغة
لكنها دون التي قبلها واسمها اي الفظ الدالة على
اخرج قولهم فان بين اوسيتي كفظا وفيه ادنى
مقال وبين اسود اخرج واسمها مراتب لا تخفى فقولهم
منه ترك اوسا قضا وحش الفظ او منكر الحديث
من قولهم صنيف اوسيس بالقوى وفيه مقال ومن الملقب

ايضا مؤنة مراتب التعديل والرفع الوصف ايضا بما دل
 على ابا الفتح فيه ووضح ذلك بالتعبير بفكر كقولنا
 او اثبت الناس او اية المنتهى في الجنب ثم ما تارة كد لصفة
 من الصفات الملائمة على التعديل او صفيتين كصفة ثقة
 او ثبت ثبت او ثقة حافظ او عدل ضابط او نحو ذلك
 وادنا ما استعمله القريب من اسهل الجرح كشيخ وروى
 حديثه ويقترب به وكذا ذلك ويبلغ ذلك مراتب لا تحصى
 وهذه احكام تتعلق بذلك وذكرها هنا لئلا يفتقد
 في قول يقبل التزكية من عارف بها سببا لا من غير عارف
 لئلا يترك الجرح ما يظهر له ابتداء من غير عارفة واختار
 ولو كانت التزكية صادرة من مركز واحد على الاصح
 خلافا لما شرط انها لا تقبل الا من اثنين الحاقا لهما الشهادة
 في الاصح ايضا والفرق بينهما ان التزكية تنزل منزلة
 الحكم فلا يشترط فيها العدد والشهادة تقع من احد بين التزكية
 عند الحكم فانظر في الوقييل يفتصل بين ما اذا كانت
 التزكية في الراوى مستندة من المراكبي الى اجراءه
 او الى النقل عن غيره لكان متجربا لانه ان كان الاول
 فلا يشترط العدد اصلا لانه جرح بمنزلة الحكم وان كان
 الثاني يجرى فيه خلاف ويتبين انه ايضا لا يشترط العدد اصل

اي ان كانت التزكية
 مستندة الى النقل
 عن غيره الراوى

النقل

النقل لا يشترط فيه العدد فكذا ما تفرع عنه وانما علم وكذا
 ينبغي ان لا يقبل الجرح والتعديل الا من عدل مستقلا فلا يقبل
 جرح من افراط فيه بجرح بما لا يقتضي رد حديث الحديث
 كما لا يقبل تزكية من اخذ بجرح الظاهر في طعن التزكية قول
 الذهبي وهو من اهل الاستقامة والتمام في نقد الرجال لم يجمع
 اتان من علماء هذا الشأن قط على توثيق ضعيف ولا على
 تضعيف ثقة انتهى ولهذا كان مذهب الثقات في التزكية
 حديث الرجل حتى يجمع الجميع على تركه ولا يجرى التزكية بهذا
 الفتح من التماس في الجرح والتعديل فانه ان عدل غيره
 ثبت كانه كما لمثبت حكما ليس بثبت فيجوز عليه ان يدخل في
 زمرة من روى حديثا وهو يظن انه كذب وان جرح بغير
 تحرير اقدم على الطعن في مسلم من ذلك وسواء يحسم سوء
 يثبت عليه عاره ابدأ والافقه قد حلت في هذا تارة من الطوي
 والغرض الفاشية وكلام المتقدمين سالم من هذا
 غائب وتارة من الخالف في العقائد وهو موجود كثيرا
 قدما وحديثا ولا ينبغي اطلاق الجرح به لكثرة من
 تحققت احوال في العمل به واية المبتدع والجرح مقدم على
 التعديل واطلق ذلك جماعة ولكن محله ان صدر بميت
 من عارف بسببه لانه ان كان غيره لم يجرى فيمنع ثبت

مائت
 ح

عدالة وان صدر منه غير عارف بالاسباب لم يعتبر ايضا
 فان خلا المجرع عن تعديل قبل الجرح فيه مجمل غير
 مبين السبب اذا صدر منه عارف على الخلق لانه اذا
 لم يكن فيه تعديل كان في حيز الجهول واما قول المجرع
 اولى من اجماله واما ابن الصلاح في مثل هذا الى التوقف
فصل ومن المصنف في هذا الفن معرفة كنى المسلمين
 فمن استمر باسمه ولم يكن له كنية لا يؤمن ان ياتي في بعض
 الروايات كنى لثنا يظن انه اسم ومعرفة اسماء
 المكاتب وهو عكس الذي قبله ومعرفة من اسمه
 كنية وهم قليل ومعرفة من اختلف في كنية وهم
 كثير ومعرفة من كثرت كناه كابن جريح له كنيستان
 ابو الوليد وابو خالد او كثرت لغوته والقاب ومعرفة
 من وافقت كنية اسم ابيه كابي اسحق ابراهيم بن اسحق
 الحمد في احد اتباع التبعين وفائدة معرفة نفي الغلط
 عن نسب الى ابيه فقال حدثنا ابن اسحق فنسب الى يحيى
 وات القواب حدثنا ابو اسحق اذ بالعكس كابي اسحق
 السبيعي او وافقت كنية كنية زوجة كابي ايوب الانصاري
 واما ابوت يحيى بن مسموران او وافقت اسم سمي
 اسم ابيه كابي بن النسيب بن النسيب كذا ياتي في الروايات

فصل

فيظن انه يروي عن ابيه كى وقع في الصحيح عن عامر بن سعد
 عن سعد وهو ابو له ولسان شيخ الزبيدي والكره
 بن ابو بكر بن وشيخة انصاري وهو النسب بن مالك
 الصحيح في المسموع وليس له تيسر المذكور من اولاده
 ومعرفة من نسب الى غير ابيه كالمقداد بن الاسود
 نسب الى الاسود المزهرى لكونه تبناه واما المقداد
 بن عمر واول نسب الى امه كابن علقمة وهو اسمعيل بن ابي
 بن معتم احد النقات وعلقمة اسم امه اشهرها وكان
 لا يحب ان يقر له ابن علقمة ولهذا كان يقولان فني
 اخبرنا اسمعيل الذي يقال له ابن علقمة اول نسب الى ما
 يسبق الى الفهم كاخذاء وظاهره انه منسوب الى ضالته
 او بغيرها وليس كذلك واما كان بجالسهم فنسب اليهم سليمان
 اليتيم لم يكن من بني اليتيم ولكن نزل فيهم وكذا انه نسب
 الى جده فليؤد منه فبقا سنة نحو وافق اسمه اسمه واسم
 ابيه اسم اجدته كور ومعرفة من اتفق اسمه واسم ابيه
 وجده كاحسن بن الحسن بن علي بن ابي طالب ومعرفة
 اكثر من ذلك وهو من فروع المسلسل وقد يتفق الاسم
 واسم الاب مع اسم اجدته واسم ابيه فصاعدا كابي اليمين
 الكندي وهو زيد بن الحسن بن زيد بن الحسن او يتفق اسم الاول

اخذاء
 فليؤد

واهم شيخه وشيخه بنحو فضا عن الكوفة عن عمر بن الخطاب
 يعرف بالقصر والى ابو ارجاء العطاردى والى
 ابن حصين الصفيى وكسب من عيسى بن عيسى بن
 الا ولى ابن احمد بن ايوب الطبراني والى ابن محمد الواسطى
 والى ابن عبد الرحمن الدمشقى المعروف بابن بنت شرجير
 وقد يقع ذلك لداوى وشيخه كادى العلاء الحمدانى
 العطاردى المشهور بآية عن ابيه على الاصفهاني الكلداني
 وكل منهما اسم الحسن بن احمد بن الحسن بن احمد فالتفت
 في ذلك واقرق في الكنية والنسبة الى البلد والصفة
 وقد صنف فيه ابو موسى الحمداني جزاء حافظا ومعرفة
 من التفت هم شيخه والراوى عنه وهو نفع لطيف لم يفرغ
 له ابن الصلاح دفن في ربيع القيس على بطنه ان يسه
 تكرارا والقبائل في امته البخاري روى عن مسلم وروى
 مسلم بن الحجاج القيس في صاحب الصحيح وكذا وقع ذلك
 لعبد بن حميد ايضا روى عن مسلم بن ابراهيم روى عنه
 مسلم بن الحجاج في صحيحه حديثا بهذه السلسلة بعينها
 ومنك يجرى به ابا كثير روى عن همام وروى عنه همام
 في شيخه همام بن عروة وهو من اقرباء الراوى عنه همام
 به ابا عبد الله الدستواي ومنها ابن جريح روى عن همام
 (روى عنه همام)

وروى عنه همام فالاعلى ابن عروة والادنى ابن يوسف
 الصفاي ومنه الحكم بن عتيبة روى عن ابن ابي ليلى
 وروى عنه ابن ابي القتيبي فالاعلى عبد الرحمن والادنى
 محمد بن عبد الرحمن المذكور وامثلة كثيرة ومنهم في هذا الصنف
 موصوفه الاء المجرورة وهم جميعا جماعة من الاثمة منهم
 من جمعوا بينه كابين سعد بن الطيفت وابن ابي خزيمة
 والبخاري في تاريخها وابن ابي حاتم في المعجم والتعديل
 ومنهم من افرد التفت كالبجلي وابن جابر وابن هاشم
 ومنهم من افرد الجرح وحين كابين عدي وابن جابر ايضا
 ومنهم من يقيد بكتب مخصوص كرجال البخاري لابن
 نصر الكلاباذي ورجال مسلم لابن بكر بن منجوت ورجال
 معا لابي الفضل بن طاهر ورجال ابي داود لابي الجبار
 وكذا رجال الترمذي ورجال النسائي في جماعة من المغاربة
 ورجال الشافعيين وابي داود والنسائي والترمذي
 وابن ماجه لعبد الغني المقدسي في كتاب الكمال ثم
 هذا بطريق في تهذيب الكمال وقد خلاصة وزدت عليه
 شيئا كثيرة وسميته تهذيب التهذيب وجاء مع الاستحسان
 من الزيادات قدر ثلث اصل ومنهم ايضا موصوفه الكمال المذكورة
 وقد صنف فيها الحافظ ابو بكر احمد بن بارون البريدي قد ك

الكمال
 من هذا الصنف
 ح

شيئا تعقبوا عليه بعضها من ذلك قوله صفدي بن سنان
 الضعفاء وهو بضم الميملة وقد يدل سينا معلقة ويكون الغنى
 المعجزة بعد ابدال ميملة ثم باء كذا النسب وهو اسم علم بلفظ النسب
 وليس هو فردا في البرية والتقدير لابن ابي حاتم صفدي الكوفي
 وثقابين معين وزرق بينه وبين الذي قبله فضعفه وفي
 تاريخ العقيقي صفدي بن عبد الله يروي عن قدة قال
 العقيقي حديثه غير محفوظ انتهى واطنه هو الذي ذكره
 ابن ابي حاتم واما كونه العقيقي ذكره في الضعفاء فانما هو
 للحديث الذي ذكره ولم يمت ائمة منه بل من الراوي عنه
 عنبسة بن عبد الرحمن وانه اعلم ومن ذلك سند رباحة والفوز
 بوزن جعفر وهو مولى زبناخ البرقي له صحبة ورواه الترمذي
 انه يكنى ابا عبد الله وهو اسم فرد لم يسم به غيره فيما نعلم من ذكر
 ابو موسى في الترمذي معرفة الصحابة لابن مندة سند رباحة
 وروى له حديثا وتعقب عليه ذلك بانه هو الذي ذكره
 ابن مندة وقد ذكر الحديث المذكور محمد بن الربيع البصري
 في تاريخ الصحابة الذين نزلوا مصر في ترجمة سند رباحة
 وقد حوت ذلك في كتابي في الصحابة وكذا معرفة الكشي الجردة
 وكذا معرفة الالقاب وبناراة تكون بلفظ الاسم وتارة بلفظ
 الكنية وتقع بسبب عاهة او عوف وكذا معرفة التتبع في
 تارة



تارة تقع الى القبايل وهو من المتقدمة من اكثر بابسة المتأخرين
 وتارة الى الاوطان وهذا انما هو من اكثر بابسة المتقدمة من
 الى الاوطان اعلم منه ان يكون له اوصافا او سكنا او جارة ويقع
 الى القبايل كاتخا طوا وحرف كالبزاز ويقع فيها الاتفاق والتميز
 كالاسماء وقد يقع الانساب القبايلي كالبزاز في حلقه القبطاني كالبزاز
 ويتقرب القبطاني وكان يفض منها ومنهم الملم ايضا معرفة بابسة
 اي الاثبات بالنسب لرباطها على خلاف ظاهرها وكذا معرفة المولى
 من اعلى ومنه اسفل لربط او باكلف او بالاسلام لانه كل ذلك يطلق عليه
 مولى ولا يعرف بغير ذلك لانه لا ينسب عليه ومعرفة الاخوة والاحبات
 وقد صنف فيه القداماء على به المدي ومنهم الملم ايضا معرفة اديت
 والطبيب ويشتركان في تسمية النسب والتقليد من احوال الدنيا وشيخ
 احوال وينفرد الشيخ بانه يسمع اذا اخرج اليه ولا يكذب ببلد فيه او في
 بلده من كاليه ولا يمتدح السماع احد لانه فاسدة وانما يتعلم ويكتب
 ولا يكذب قاطعا ولا يخلو ولا في الطريق الا انه اضطر الى ذلك وان لم يسكن
 عم التحدث اذا خشي التغير او التباس كمن حضر وادركه جالس
 ان يكون له مثل لفظ وينفرد الطالب باليوقا شيخ ولا يفرقه ويستغفر له
 ولا يدع الاستفادة في او تكتب بكتب سمعها تاما ويعني بالتحقيق واللفظ
 وهذا كالحفوظة لانه شيخ في ذنبه ومنهم الملم معرفة سنن التلمذ والاداء والهم
 في هذا الباب من غير ان يكون له اوصافا او سكنا او جارة ويقع
 الى القبايل كاتخا طوا وحرف كالبزاز ويقع فيها الاتفاق والتميز
 كالاسماء وقد يقع الانساب القبايلي كالبزاز في حلقه القبطاني كالبزاز
 ويتقرب القبطاني وكان يفض منها ومنهم الملم ايضا معرفة بابسة
 اي الاثبات بالنسب لرباطها على خلاف ظاهرها وكذا معرفة المولى
 من اعلى ومنه اسفل لربط او باكلف او بالاسلام لانه كل ذلك يطلق عليه
 مولى ولا يعرف بغير ذلك لانه لا ينسب عليه ومعرفة الاخوة والاحبات
 وقد صنف فيه القداماء على به المدي ومنهم الملم ايضا معرفة اديت
 والطبيب ويشتركان في تسمية النسب والتقليد من احوال الدنيا وشيخ
 احوال وينفرد الشيخ بانه يسمع اذا اخرج اليه ولا يكذب ببلد فيه او في
 بلده من كاليه ولا يمتدح السماع احد لانه فاسدة وانما يتعلم ويكتب
 ولا يكذب قاطعا ولا يخلو ولا في الطريق الا انه اضطر الى ذلك وان لم يسكن
 عم التحدث اذا خشي التغير او التباس كمن حضر وادركه جالس
 ان يكون له مثل لفظ وينفرد الطالب باليوقا شيخ ولا يفرقه ويستغفر له
 ولا يدع الاستفادة في او تكتب بكتب سمعها تاما ويعني بالتحقيق واللفظ
 وهذا كالحفوظة لانه شيخ في ذنبه ومنهم الملم معرفة سنن التلمذ والاداء والهم

تارة المتقدمة في القبايل
 السبب ولا يكون باللقب
 والتأني غالب في القبايل
 من

من باب الاكاذ اذا اداه بعد توبة وبثرت عدالة واما الاداء فقد تقدم انه
لا يختص له بمر من معين بل بعد الاحتياج والناهل لذلك هو مختلف باختلاف
الاشخاص وقال ابن خلدون اذا بلغ خمسين ولا ينكر عند الاربعين ونقص
بمخدرات قبلها كما كان في الماهم معرفة صفة كذبة الحديث وهو ان يكتب
بمن مفتة او يسكر المشكر منه وينقطه ويكتب القطر في الحنية اليمنى
ما دام في السطر بقية والا ففي اليسرى وصفة عرضة وهو متعلقة مع
الشيخ المسمع ومع ثقة غيره او مع نفسه شيئا فيشتا وصفة سعيه بان لا
يتنا عن ما يحل به من شيخ او حديث او نعت وصفة اسم كذا وان يكون
ذلك من اصل الذي سمع مثلا ومنه فرع قول علي اصله فانه تعدد فليحذر
بالاجازة لا خالف ان خالف وصفة الرحلة فيه حيث يبدى بغير
المرحلة فيستوعبه ثم يرسل فيحصل في الرحلة ما ليس عنده وقتا و
بتكثير المسموع او في اعتناء بتكثير الشيوخ وصفة تصنيف ذلك
اما على المكثبات فيجمع مستد كل صبي في عدة فانه رتبة على سواها
وانما رتبة على حروف المعجم وهو سهل تناول او تصنيف على الابواب المقترنة
او غير ذلك بانه يجمع في كتاب واحد فيه مما يدل على حكمه انها اولى نفي والاول
ان يقتصر على الحق او حسن فانه يجمع الجميع فليبتين على التصنيف والتصنيف
على العدل فيه كالمتمن وطرقه وبما اختلفا في نقله الحسن انما يترجم على الابواب
بسرته تناول او يجمع على الاطراف فيذكر طرفا كذب الارسال في نفسه ويجمع في
الامتزاج واما مقيد الكتب فمعرفة من الماهم معرفة بسبب كذا وقد فسف
فيه بعض شيوع القاصد الى يعلم بها الفرق او الجنب وهو ان يخصص العبرة في قد ذكر
الشيخ تقي الدين ابن دسوق الصيغ بعض اهل عصره ثم من جملة ذلك كان